الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf- M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Commerciales

جامعة محمد بوضياف- المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

العنوان

قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل

دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي ببرج بوعريريج

الفترة 2011-2013

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص:محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبة:

- تريكي ليلى

إشراف الأستاذ:

- عريوة رشيد

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة
1- قريد مصطفى	رئيســـــــا
2- عريوة رشيد	مشرفـــــــــا
3- عمران عبد الحكيم	ممتحنـــــــــا

السنة الجامعية: 2015/2014

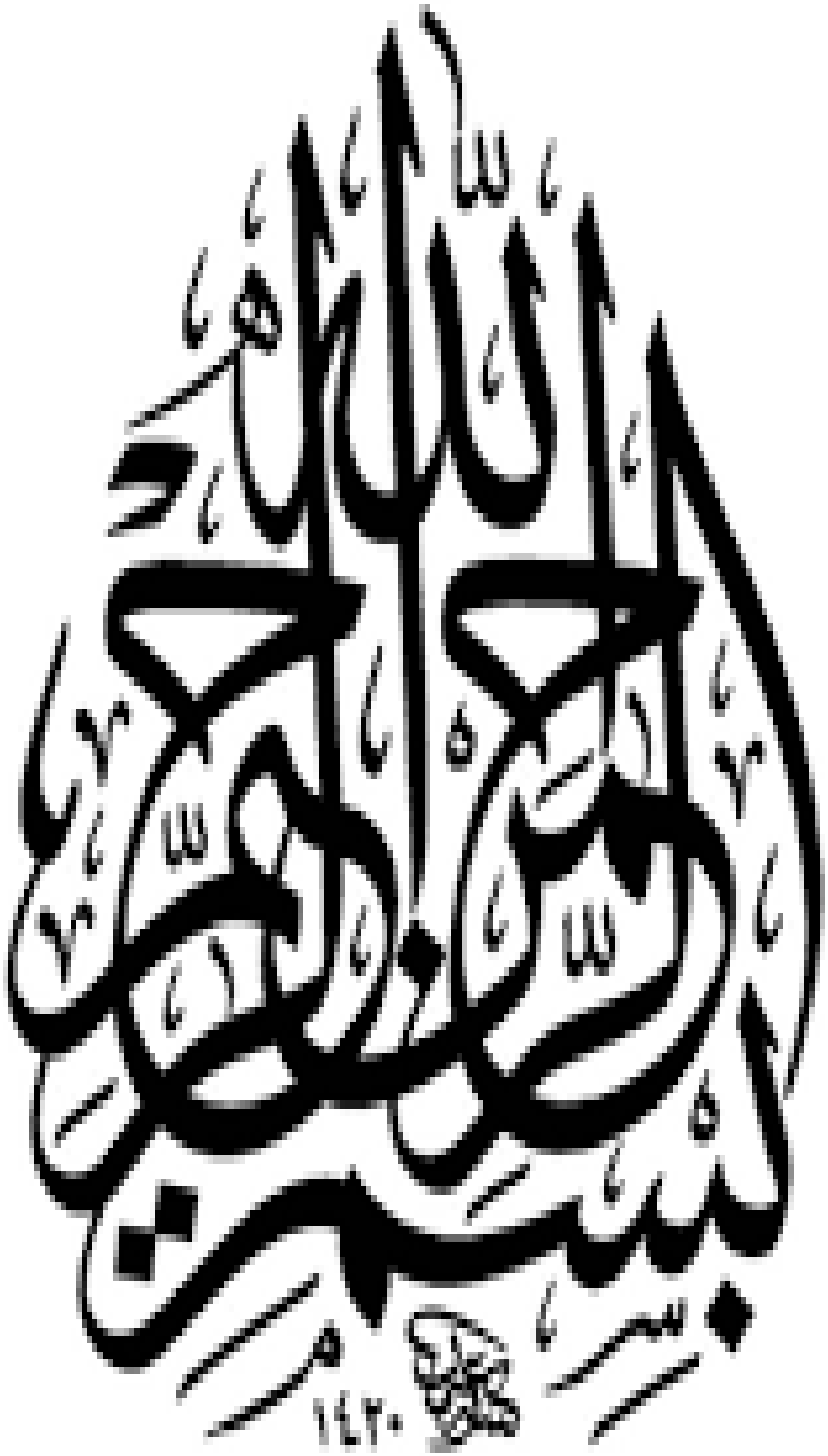
١٤٢٠

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات والشكر لله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين.

الشكر للعلي القدير الذي اعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وشكر مفعم بالاحترام والتقدير والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور "عريوة رشيد" على ما تفضل به من الإشراف والتوجيه والصبر والرفع من معنوياتي، فمهما قلت فلن أوفيه حقه، فجازاه الله تعالى عني خير الجزاء.

كما اتوجه بالشكر الجزيل والعرفان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

كما لا يفوتني أن أشكر كافة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول مناقشة و تقييم هذا العمل

كما لايفوتني ان اشكر طاقم مكتبة باب الجامعة

وكذلك أشكر كل من ساعد على اتمام هذا البحث وقدم لي العون، خاصة عمال مطاحن بن حمادي

تريكي

ليلى

الإهداء

إن الحمد لله ،نحمده وستعينه ونستغفره ،ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ،من يهده الله فلا مضل له ،ومن يضلل فلا هادي له ،واشهد أن لااله إلا الله وحده لاشريك له ، واشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد :

اهدي هذا العمل المتواضع إلى اعز ماامللك في هذا الكون ،إلى التي حملتني وهنا على وهن وأرضعتني حولين كاملين وقاست من اجل تربيتي وتعليمي ، إليك أيتها الروح التي تعانق روحي دائما ، ومنبع الحضن والحنان ...أمي الحبيبة .

مثلي الأعلى الذي بث في سواعدي العزم والإرادة وسكب في روحي فيضا من الرعاية إلى أعظم رجل غالي ...أبي الغالي

الى اخواتي و براعم البيت نورة و عائلتها و امال و عائلتها و نسيمة و صارة

الى الاخواي العزيزين هشام و حسين و زوجتة تفاحة وبراعم البيت ريان رزان لينا جنان

الى جميع الاهل و الاقارب

والى صديقاتي : هاجر اسيا عبلة خديجة صبيرة حدة اسماء اسماء سليمة اختي وحبيبة قلبي ابنة العم منيرة بسمة فضيلة وهيبة مريم منال

الى جميع طلبة ماستر دفعة 2014-2015الى من علموني وساعدوني وكانو معي في طريق العلم والدراسة في سبيل ايصال المعلومة اساتذتي الكرام

اليكم جميعا اهديكم

والى كل من لم يحمله قلمي وحمله قلبي ... ولا تمنع العلم اهله فتأثم لا تحدث بالحكمة عند السفهاء فيكذبوك ولا تتحدث بالباطل عند الحكماء فيمقتوك

ليلى

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال	
مقدمة	أ–و
الفصل الاول: المفاهيم و الوظائف و الادوات	
تمهيد	**08**
المبحث الاول:الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي	**09**
المطلب الاول:تطور التحليل المالي و اسباب نشاته.	**09**
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي و استعمالاته.	**13**
المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي و خطواته.	**19**
المبحث الثاني: وظائف واهداف التحليل المالي.	**21**
المطلب الاول: وظائف التحليل المالي	**21**
المطلب الثاني: اهداف و اهمية التحليل المالي.	**23**
المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي.	**25**
المبحث الثالث: معايير و استخدامات و مصادر معلومات اللازمة للتحليل المالي.	**27**
المطلب الاول: معايير التحليل المالي.	**27**
المطلب الثاني: استخدامات التحليل المالي.	**29**

المطلب الثالث: مصادر المعلومات الازمة للتحليل المالي.	30
خلاصة الفصل الاول	38
الفصل الثاني: تقييم الاداء المالي و التنبؤ بالفشل.	
تمهيد	40
المبحث الاول: تقييم الاداء المالي للمؤسسة.	41
المطلب الاول: ماهية الاداء المالي و اهميته.	41
المطلب الثاني: ماهية تقييم الاداء المالي.	43
المطلب الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل المالي.	45
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول التنبؤ بالفشل المالي .	52
المطلب الاول:الايطار المفاهيمي حول الفشل المالي.	52
المطلب الثاني: مفهوم و اهمية التنبؤ بالفشل المالي.	59
المطلب الثالث: طرق واساليب التنبؤ بالفشل المالي.	63
المبحث الثالث: اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.	67
المطلب الاول:نموذج بيفر	67
المطلب الثاني: نموذج التمان.	72
المطلب الثالث: نموذج(ارجنتي،ادمستر، كيدا)	74
خلاصة الفصل الثاني	79
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي ببرج بوعريريج	
تمهيد	81
المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.	82
المطلب الاول: منهجية الدراسة.	82

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة (مطاحن بن حمادي)	83
المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي.	89
المطلب الاول: تقييم الاداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي.	89
المطلب الثاني: تقييم الاداء باستخدام النسب المالية.	93
المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة محل الدراسة	112
المطلب الأول : نموذج بيفر	112
المطلب الثاني: نموذج كيدا	114
خلاصة الفصل الثالث	119
الخاتمة العامة	120
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ميزانية السنة المالية المقفلة في.....	32
2	ميزانية السنة المالية المقفلة في.....	33
3	المتغيرات الأساسية نموذج Argenti	75
4	مختلف رؤوس الاموال العاملة لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور) للفترة (2011و2013	89
5	احتياجات راس المال العامل لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور) للفترة (2011و2012 و2013)	91
6	الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011و 2012 و2013)	92
7	نسب السيولة العامة لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور) محل الدراسة للفترة(2013/2011	93
8	نسب السيولة المختصرة لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور) محل الدراسة للفترة (2013/2011)	94
9	نسب السيولة الفورية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2013/2011)	95
10	نسب ربحية المبيعات لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جوربيور) محل الدراسة للفترة(2013/2011)	96
11	نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جوربيور) للفترة(2011 الى2013)	96
12	نسب العائد على حقوق الملكية لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جوربيور) للفترة (2011الى 2013)	97
13	نسب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة	98

14	نسب المردودية الاقتصادية المتعلقة بالقرض للمؤسسة محل الدراسة	99
15	نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات لمؤسسة جيوبيور محل الدراسة	100
16	معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة محل الدراسة للفترة من 2013/2011.	100
17	نسب دوران المواد الأولية للقمح اللين لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011|2013).	101
18	نسب دوران المواد الاولية للقمح الصلب لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور) للفترة(2011| 2013)	102
19	نسب المنتجات التامة للفرينة الرفيعة لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011\2013)	103
20	نسب المنتجات التامة للفرينة العادية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة(2011|2013)	104
21	نسب دوران المنتجات التامة للفرينة SSSF لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة(2011|2013)	105
22	نسب استغلال اليد العاملة لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011|2013)	106
23	نسب استغلال راس المال النقدي لمؤسسة مطاحن بن حمادي لفترة (2011|2013)	107
24	يبين معدل دوران العملاء للمؤسسة محل الدراسة.	108
25	يبين معدل دوران الموردين للمؤسسة محل الدراسة.	109
26	نسب التمويل و الاستقلالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011|2013).	110

27	نموذج بيفر لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011\2013).	**112**
28	يبين كيفية تطبيق النموذج على مؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور):	**114**
29	يبين نموذج لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور).	**117**

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم و الأطراف التي يخدمها	16
2	يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	22
3	مراحل فشل الشركات ومؤشراتها	58
4	1. الهيكل التنظيمي لمطاحن بن حمادي(جيريبور)	86

مقدمة:

لقد شهدت السنوات الاخيرة العديد من التغيرات في المؤسسات الاقتصادية التي تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة تهدد وجودها، ومن ضمن هذه المخاطر هي ظاهرة الفشل او الافلاس،ونجدها من اخطر الظواهر التي تتعرض لها المؤسسة كونها تعتبر من الموضوعات التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين و المختصين و الباحثين، لذلك فانه يتوجب اعطاء اهمية للتحليل المالي من خلال اطلاعها على كل المستجدات و الاستخدامات التي توصلت لها الابحاث و الدراسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع، ومحاولة ايجاد مؤشرات لها اكثر قدرة على تقييم الاداء المالي للمؤسسة و ذلك باستخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب .

وبناء على ذلك وجب الاهتمام اكثر بهذه الظاهرة وتقييم اسبابها،وقد يكون ذلك من خلال استخدام النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي.

أولا: اشكالية الدراسة

وعلى اساس ذلك نطرح الاشكالية التالية :

كيف يمكن التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل؟

✓ **الاسئلة الفرعية:**

وينطوي السؤال الجوهري على عدة اسئلة فرعية نذكر منها:

ماذا نعني بالتحليل المالي؟

ما المقصود بتقييم الاداء المالي وماهي المؤشرات التي تستعمل في تقييم الاداء؟

ما هي النماذج الممكن استخدامها في التنبؤ بفشل المؤسسات؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

كإجابات مؤقتة للأسئلة السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة على اختبار مدى صحتها او نفيها:

✓ توجد بعض المؤشرات المالية الاساسية الممكن استخدامها للتنبؤ بالفشل المالي.

- ✓ استخدام نماذج التنبؤ بالفشل يؤكد او ينفي صدق المعلومات المستخرجة من تقييم الاداء.
- ✓ تبني تقنيات حديثة للتنبؤ بالإفلاس يجنب الوقوع في الفشل و يضمن البقاء و الاستمرارية للمؤسسة الاقتصادية.

ثالثا: اهداف الدراسة

- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي للمؤسسة.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- التعريف بالتحليل المالي و التعرف على الادوات المستخدمة قصد تقييم الاداء المالي للمؤسسة.
- دراسة مختلف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية التي ادت الى الفشل.
- التعرف على مؤشرات قياس الاداء المالي و دورها في التنبؤ بالفشل.
- كيفية استخدام النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية على التنبؤ بالفشل.
- اقتراح حلول للحد من الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- دراسة نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية.

رابعا: اهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في فائدة التنبؤ بفشل المؤسسة قبل حدوثه وهذا لمساعدة اعطاء ارشادات مالية قيمة لمحللي الادارة.

تتجلى اهمية موضوع بحثنا في دراسة خطر الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية لما له من تأثير على قرارات المحللين و المستثمرين و المسيرين و تكتسي عملية الكشف المبكر عن هذا الخطر دورا كبيرا في تجنيب المؤسسات والاقتصاد الوطني على الحد من التعرض للانهيار والفشل.

تفتح المجال امام الباحثين والمهتمين لعمل ابحاث وتقديم مقترحات وتوصيات حول ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

خامسا: المنهج المستخدم

للإجابة على التساؤل الوارد في الاشكالية و اثبات صحة الفرضيات ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة عند وصف و تحليل التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي واساليب ونماذج التنبؤ بالفشل.

حيث نقوم بوصف ظاهرة الفشل في المؤسسات الاقتصادية وتحليل مختلف ابعاد الموضوع والوصول الى النتائج المرجوة من البحث، واعتمدنا في هذا الجانب على الادوات التالية (الكتب، المذكرات، المجلات و الملتقيات...الخ) هذا في الجانب النظري.

اما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على المنهج الخاص بدراسة الحالة و اخترنا مؤسسة مطاحن بن حمادي كميدان للدراسة.

سادسا: حدود الدراسة

تشمل ما يلي:

الحدود الزمنية: تتعلق الحدود الزمنية في دراسة القوائم المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة الممتدة (2011\2013).

الحدود المكانية: فهي تتمثل في منطقة نشاط المؤسسة في ولاية برج بوعريريج اما فيما يخص طبيعة النشاط فهي مؤسسة صناعية تابعة للقطاع الخاص.

سابعا: اسباب اختيار الموضوع

من اهم اسباب اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

- الرغبة في البحث حول هذا الموضوع.
- الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسة بعملية تقييم الاداء المالي.
- توفر المراجع المتعلقة بهذا الموضوع .

ثامنا: تقسيمات البحث

للإجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا الموضوع الى جانبين نظري و تطبيقي، الجانب النظري يحتوي على فصلين اساسيين.

- يتناول الفصل الاول: المفاهيم و الوظائف و الادوات.
- اما الفصل الثاني يتطرق الى تقييم الاداء المالي و نماذج التنبؤ بالفشل.
- اما الجانب التطبيقي تكون من خلال محاولة لتقييم الاداء و التنبؤ بالفشل المالي «دراسة حالة".

الفصل الأول:

المفاهيم والوظائف والادوات.

تمهيد

يعتبر التحليل المالي مهمة من مهام التسيير المالي، ويعتبر الركيزة التي يستفيد عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية،فهو من الموضوعات المهمة يساعدها في تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة المنشأة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية، ويعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغايات من الكشف عن نقاط القوة يتيح للإدارة فرصة استغلالها والكشف عن نقاط الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها،ومحاولة القضاء عليها مبكرا خلال دورة إنتاجية أو هلال عدة دورات وإن الهدف من التحليل المالي هو تزويد الفئات المعنية بالمعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية، لذلك يعتبر من أهم الأدوات القوية التي تبرز النتائج وتوضح مدى النجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف للوصول إلى المستوى العالمي المحدد والتعرف على المتغيرات الأساسية المؤشرة على أداء المنشأة وبذلك ستوزع مضمون هذا الفصل على المباحث الاساسية التالية:

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي وهذا من خلال المبحث الأول

أما المبحث الثاني سوف نتطرق إلى وظائف وأهداف التحليل المالي

أما المبحث الثالث سوف نتطرف إلى معايير واستخدامات ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات الهامة التي تناولتها الدراسات الحديثة وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم،فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل وطرف تهدف إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة،وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية ومحاولة تفسيرها،وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف واستعمالاته إضافة إلى منهجه المتبع.

المطلب الأول: تطور التحليل المالي و أسباب نشأته

أولا: تطور التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و ذلك استنادا إلى كشوفها المحاسبية.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل وظهر في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة ثم تطور هذا النوع من الدراسات بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية مما يساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة.

لقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين (1929-1939) لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات

المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية.[1]

وقد فرضت هذه الأزمة من إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات في العالم من خلال توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين:

في المنشأة الأولى وهي:

دراسة سيولة المنشآت و خاصة أن غالبية الشركات أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

والقضية الثانية: هي الربحية و المقدرة على المنافسة

ونجد أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الداخل.[2]

وكما لها دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون وبصفة أكثر دثة وحزم اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم، وبتطور المؤسسات وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 م لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلف نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الجزء الأول: الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988، ص 13.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 11.

لدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية وأصبح كلا منهما مكملا للآخر، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها لقفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.[1]

ثانيا: أسباب نشأة التحليل المالي

تشير هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي يمكن إبرازها فيما يلي:

1- الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغير إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أموال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.[2]

2- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور.[3]

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14.

[2] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض التقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011، ص 25.

[3] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص-ص، 9-10.

3- **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المنشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.[1]

4- **الائتمان:** هو عصب الحياة الاقتصادية وسلسلة من الحلقات المتصلة في حالة انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير عن بقية الحلقات في حالة تأخر بعض المدينين عن السداد سيؤثر على الأطراف الأخرى ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية.[2]

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض.[3]

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 26.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 9.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 26.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي و استعمالاته

أولا – مفهوم التحليل المالي:

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي من أهمها ما يلي:

التعريف 1: يعرف التحليل المالي بصورة مبسطة هو "مجموعة التقنيات التي تساعد المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة من أجل إعداد تكهنات مسبقة لتطورها، وبالتالي اقتراح إصلاحات وتقويمات في حالة الضرورة".[1]

التعريف 2:التحليل المالي "عملية يتم من خلالها تبيان مواجهة القوة والضعف لدى المؤسسة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى المؤسسة".[2]

التعريف 3: كما يعرف التحليل المالي "عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسل وعملية اتخاذ القرار".[3]

---

[1] خميسي شيحة، التسيير و المالية: التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2013، ص 47.

[2] فيصل جميل السعايدة، الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2004، ص 109.

[3] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2009، ص-ص، 232-233.

التعريف 4: و يعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمنت الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المؤسسة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المنشأة وكيفية استغلالها.[1]

ثانيا- استعمالات التحليل المالي:

أ- **مجالات التحليل المالي:** يستعمل التحليل المالي في عدة مجالات منها:

التحليل المالي الائتماني: ويهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزامات المالية اتجاه المقرض.[2]

ويهتم بهذا التحليل الدائنون (المقرضون) وذلك بقصد الحصول على المعلومات حول:

- المخاطر المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة؛
- قدرة الوحدة على الوفاء بأصل الدين و تسديد فوائده؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها الوحدة في تقويم موجوداتها خاصة ما يقدم كضمانات؛
- سياسات التمويل المتبعة من قبل الوحدة و آثارها على هيكل رأس المال.[3]

التحليل الاستثماري: يقوم بهذا التحليل المستثمرون من أفراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية و سيولة المنشأة.[1]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 39.

[2] عبد الحليم كراجة وأخرون، الإدارة و التحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2006، ص 157.

[3] محمود جلال أحمد ، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء،

تحليل الاندماج و الاقتناء:يقصد بالاندماج والاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحديتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.[2]

التحليل من أجل التخطيط: يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تستعرض من لها أسواق المنتجات المختلقة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استناد إلى الأداء الذي كان سائدا سابقا. [3]

الرقابة المالية: يعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء في المنشأة من أهم استعمالات التحليل المالي ومن خلال عملية إعادة التقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المنشأة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات.[4] وكذا مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو مجالات أخرى، و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين و المقرضين.[5]

---

[1] عليان الشريف، رشاد العصار، أحمد الجعبري، عاطف الأخرس، إيمان الهنيني، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر و التوزيع، 2007، ص 151.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.

[4] عليان الشريف و من معه، مرجع سابق، ص 152.

[5] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 234.

ب- الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

الجهات المستفيدة من نتائج التحليل.

شكل رقم (1): وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم و الأطراف التي يخدمها.

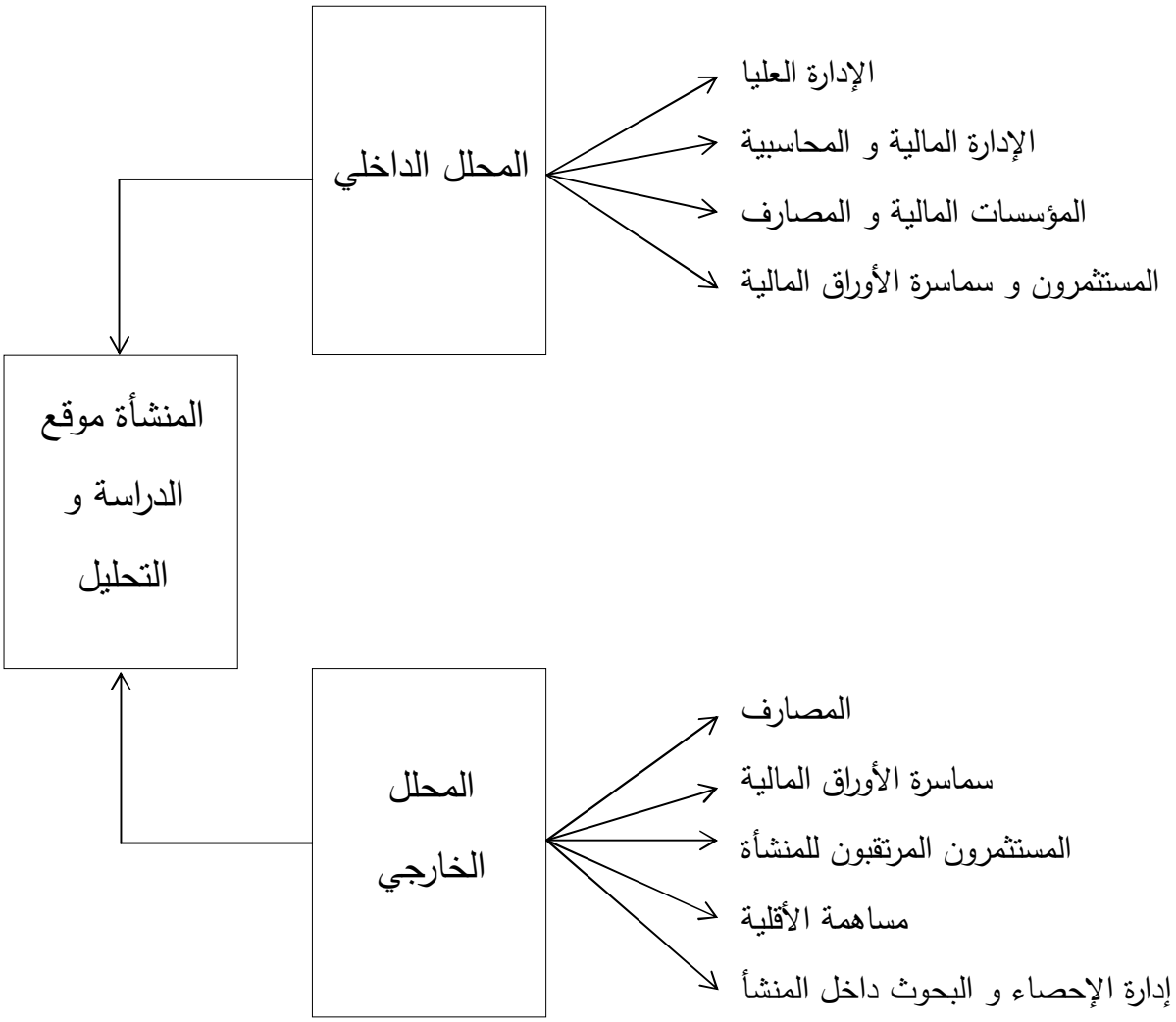

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 41 .

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى[1]، ومن هذه الجهات ما يلي:

1. **إدارة المنشأة (المؤسسة):** تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.[2]
2. **المستثمرون**[3]: يهتم المستثمرون في الوحدة الاقتصادية سلامة استثماراتهم و الحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية مثل:
   - أداء المؤسسة المالي على المدى القصير و الطويل، و قدرتها على تحقيق الربحية؛
   - اتجاه ربحية المؤسسة؛
   - سياسة توزيع الأرباح؛
   - الوضع المالي للمؤسسة و العوامل المؤثرة مستقبلا؛
   - الهيكل المالي للمؤسسة؛
   - إمكانية تطور المؤسسة و نموها.
3. **الدائنون:** حيث تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للشركة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في الأجل القصير والطويل ودرجة ربحية الشركة.[4]
4. **سماسرة الأوراق المالية:** ويهدف هؤلاء من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي:

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2006، ص 5.

[2] زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 -2011، ص 17.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص-ص 235-236.

[4] خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص 94.

- التغيرات المالية التي تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم؛
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها.

5. **العاملون بالمؤسسة:** و يهتم العاملون بنتائج التحليل المالي و ذلك لسببين هما:
   - تعزيز الشعور بالانتماء و الإنجاز في حالة النجاح؛[1]
   - العاملون بهدف التعرف على الحد المعقول من مطالبهم لتبقى ضمن الظروف المالية للمنشأة.
6. **المصالح الحكومية:** يعود اهتمام المصالح الحكومية لأهداف رقابية و ضريبية كالرقابة على الأسعار و مدى التقيد بالقوانين.[2]
7. **المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي:** وتقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي، إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة، و تقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أتعاب معينة.[3]

ثالثا: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة: خارجي أو داخلي.

أولا: نتائج التحليل الخارجي[4]

يمكن للمحلل الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية و بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص-ص، 236-237.

[2] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سابق، ص 158.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 238.

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص-ص، 12-13.

- تقييم الوضعية المالية و مدى استطاعت المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب للقرض إلى البنك خاصة اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستغلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع و إظهار أمنها أو أضعفها.

المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي و خطواته

أولا- مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتلخص في:

- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل؛[1]
- تحقيق أهداف التحليل المالي بشكل واضح؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج و بأقل تكلفة و بأسرع وقت؛
- أن يكون المحلل المالي على دراسة تامة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة؛
- أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية و مؤهلات تجعله قادر على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.[2]

ثانيا: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفق للخطوات الآتية:

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص، 4.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، الحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008، ص، 9.

1. **مرحلة التصنيف:** يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول والخصوم، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها.
2. **مرحلة المقارنة:** بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم و المركز المالي وحتى تري أسباب قيام هذه العلاقة.
3. **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب والحكم والمركز المالي للشركة وتقديم الاقتراحات.[1]

المبحث الثاني: وظائف و أهداف التحليل المالي.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي[2]

التحليل المالي عدو وظائف ترتكز مجملها حول:

1. **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
2. **اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
3. **اتخاذ قرار التمويل:** حيث يمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
4. **اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية:** من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

---

[1] بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص-ص، 15-16.

[2] بن مالك عمار، مرجع نفسه، ص، 11.

شكل رقم (02) يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار

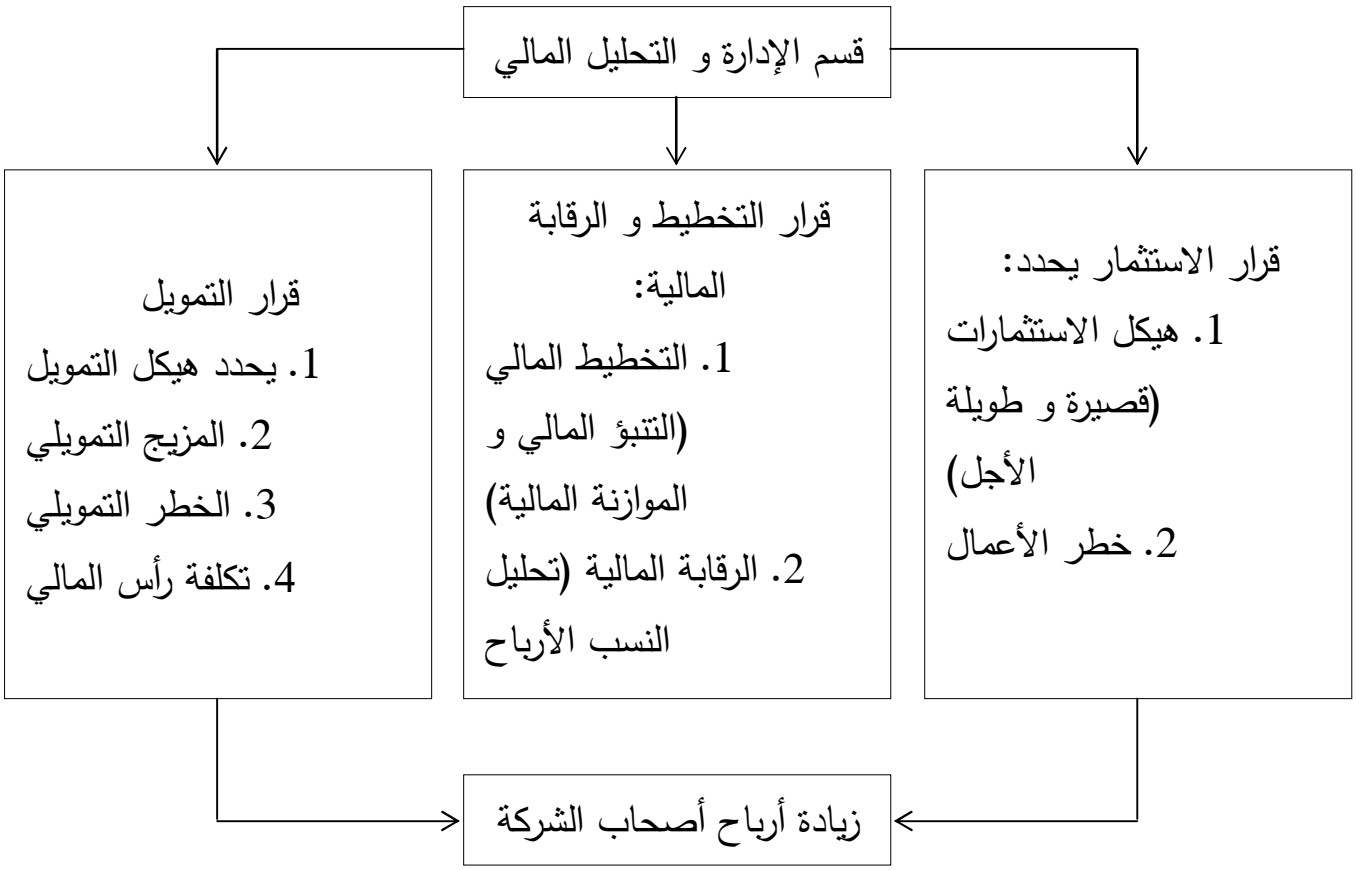

المصدر: إبراهيم شديفات خلدون إدارة و تحليل مالي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التحليل المالي

أولا: أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

- ويهدف التحليل المالي بالقطاع المصرفي إلى التحقق وبشكل جذري من سلامة المركز المالي أيضا بيان مقدار السيولة التي يحتفظ بها المصرف لأداء الالتزامات المرتبة عليه عند الطلب و بيان كفاءته في مجال التوظيف و الاستثمار؛[1]

[1] لطيف زيودو ماهر الأمين و منيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005، ص، 162.

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض.[1]الاستفادة من نتائج التحليل وتعتبر الركيزة التي يستند عليها في وضع التنبؤات المالية والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية تستخدم كأداة لمراقبة التسيير؛[2]
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها و التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة؛[3]
- المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم؛
- الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدم.

ثانيا: أهمية التحليل المالي.

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- التطور الصناعي المذهل أدى إلى التوسع في تحليل القوائم المالية و تقارير مراجعي الحسابات و مجالس الإدارة.؛[4]
- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع؛[5]

[1] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سابق، ص، 159.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المال، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص، 16.

[3] عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21.

[4] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص، 132.

[5] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي و عملي متكامل، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004، ص، 24.

- يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل المؤسسة من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إفلاسها و إنقاذ الملاك من خسائر محتملة؛
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها؛
- إعداد الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة على مستوى المؤسسة أو على المستوى القومي؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية و الاقتصادية و المالية؛[1]
- يشكم تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة و الضعف في بيئتها الخارجية.

المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي

ويقصد بالمنهجية الخطوات العلمية المتبعة في التحليل المالي وهذه الخطوات تختلف من شركة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر وتختلف حسب الهدف من التحليل وبشكل عام تمر وظيفة التحليل المالي بالخطوات التالية:[2]

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة، فإذا وجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيكمن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص-ص، 23-24.

[2] خلدون إبراهيم الشديفات، مرجع سابق، ص، 96.

أن يحقق هذا الهدف، وهو قدرة العميل على إنجاز الدور التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

2. تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشتمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحد قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

3. تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:

أما المعلومات التي يحتاج التي يحتاج إليها المحلل فيمكن الحصول عليها من عدة مصادر فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية، عن العميل من خلال المؤسسات الذي يتعامل معها.

4. اختيار الأسلوب و الأداة المناسبة لحل المشكلة:

ومن الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل كثيرة نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.[1]

5. اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:

حيث يتم اختيار المعيار المناسب من أجل قياس نتائج التحليل المالي وإسقاطها على نشاط الإدارة من أجل معرفة مميزات وحدود العمليات المالية المتبعة.

6. تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:

يتوجب على المحلل المالي معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم، حتى تحقق الإدارة نتائج أفضل.

[1] عليان الشريف و من معه، مرجع سابق، ص، 155.

7. دراسة و تحليل أسباب الانحراف:

بعد العملية سابقة يجب معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الانحراف عن المعيار المستخدم.

8. وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل:

تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل المالي وهذا من أجل الخروج بتوصيات واستنتاجات حول النشاط المالي للشركة.[1]

المبحث الثالث: معايير التحليل المالي ومصادر المعلومات.

المطلب الأول: معايير التحليل المالي

أولا: مفهوم معايير التحليل المالي

عبارة عن أرقام معيارية تستخدم كمعيار كمقياس للحكم على كفاءة وملاءمته نسبة معينة أو رقم ما.

فعند استخراج نسبة السيولة فلا بد من الحكم عليها هل هي مرتفعة أو منخفضة ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد.

ثانيا: أنواع معايير التحليل المالي

أ. **المعايير المطلقة (المعايير النمطية):** هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقت التحليل وأغراض المحلل، ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل المؤسسات.[2]

[1] بن مالك عمار، مرجع سابق، ص-ص، 17-18.

[2] عبد الحليم كراجة و من معه، مرجع سابق، ص-ص، 160-161.

ب. معيار الصناعة: ويتم التوصل إلى هذا المعايير من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استعمالا وحتى يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة ومناسبة فلا بد أن تتوفر الخصائص التالية:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة؛
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل؛
- أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

كما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:

- صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها؛
- اختلاف الظروف و الحجم و المستوى التكنولوجي و طرف الإنتاج لدى الشركات؛
- اختلاف الأساليب و النظم المحاسبية بين الشركات؛
- الاختلاف في الموقع الجغرافي؛
- الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض و منها من يعتمد على أموال الملكية و منها من يجمع بين النوعين.[1]

ج. المعيار التاريخي: وهي المعايير المستقاة من فعالية المنشأة ذاتها للسنوات سابقة، و لذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المنشأة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشأة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة.[2]

ويمكن استعماله في الحالات التالية:

[1] رشاد العصار و آخرون، مرجع سابق، ص-ص، 156-157.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص، 135.

- في حالة عدم توفير معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية أو الصناعية.
- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من أجل المقارنة بينها.
- صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن.[1]

د. **المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوصفي:** تصميم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة والذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبقة لأنشطة المؤسسة، وهذا المعيار يصمم بناء على الخبرات الفنية والخبرات سابقة للإدارة والتي تمثل مؤشر للأداء والتقييم وتحديد الانحرافات، وكذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل للمقارنة وتقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.[2]

المطلب الثاني: استخدامات التحليل المالي.

أولا: خصائص معايير التحليل المالي

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا، لا بد من أن يتصف بالخصائص التالية:[3]

- أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة؛
- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، و إن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة؛

---

[1] رشاد العصار و آخرون، مرجع نفسه، ص، 157.

[2] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة، العلمة، سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص، 176.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص، 242.

- أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب.

ثانيا: استخدامات معايير التحليل المالي

تستخدم المعايير للغايات التالية:[1]

- يستخدم أداة للمقارنة بينه و بين النسب الفعلية التي تظهر لدى المنشآت مما يمكن المحلل اكتشاف الانحرافات و البحث عن أسبابها؛
- تفسير النسبة أو الرقم الناتج من عملية التحليل على ضوء المعيار المستخدم في الدراسة.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:[2]

1. مصادر معلومات داخلية.

2. مصادر معلومات خارجية.

يتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالية وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:

البيانات المحاسبية الختامية المنشورة غير المنشورة و تشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.

ويعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبة ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

- تقرير مدقق الحسابات؛

[1] رشاد العصار و آخرون، مرجع سابق، ص، 156.

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص، 5.

- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- بيانات تفصيلية ، عن عناصر القوائم المالية.

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية مثلا[1]:

الميزانية المحاسبة :" تعرف على أنها كشف في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموعة ما تملكه من أموال في شكل أصول، ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل التنمية الصافية للدورة سواء كانت ربحا أو خسارة .[2]

1-عناصر الميزانية:

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرر بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

أ- الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

[1] منير شاكر ومن معه ، مرجع سابق ،ص ص، 20،21.

[2] مبارك سلول مرجع سابق ، ص ص ،17-18.

- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

ب- الخصوم:

رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرر أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

جدول رقم (01) ميزانية.

السنة المالية المقفلة في ....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	Nاهتلاك رصيد	Nصافي	N-1صافي
أصول غير جارية:					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي.					
تثبيتات معنوية.					
تثبيتات عينية.					
أراضي					
مباني.					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					

تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول خارجية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، سنة 2009، ص 28.

جدول رقم (02):ميزانية.

السنة المالية المقفلة في ...

الخصوم	ملاحظة	N	N-1

رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد .			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية(2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			

مجموع الخصوم الجارية (3) مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع نفسه، ص 29.

ثانيا- مصادر المعلومات الخارجية: تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

- بيانات عن حالة المنشاة وسمعتها في الأوساط التجارية؛
- البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة؛
- الصحف والمحلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي؛
- المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأكيدات أرصدة المدينون والدائنون المكاتب الاستشارية.[1]

ثانيا- أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في تحليل، بصورة عامة سنشير إلى بعض هذه الأنواع:

أ- **حسب الجهة القائمة بالتحليل:**

1-تحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية من داخل المنشاة المراد إجراء تحليل لها.

[1] منير شاكر ومن معه ، مرجع سابق ، ص ص، 21-22.

2-تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم باجراءه جهات من خارج المنشاة كالبنوك والمصارف والغرف التجارية والصناعية وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق. [1]

ب- حسب الزمن:

1-تحليل راسي " ثابت أو ساكن":

وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة ، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة [2]. ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محددة.

2-تحليل أفقي " المتغير":

هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة حيث يتم احتساب نسب التغيير كما يلي:

أ- قيمة التغير في أي عنصر= قيمة العنصر في سنة المقارنة (مثلا سنة 2006)

قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (مثلا سنة 2003)

ب- نسبة التغير = قيمة التغير في النقطة (أ) / مبلغ نسبة الأساس (سنة 2003)

يمكن استخراج سنة التغير بخطوة واحدة كالأتي:

نسبة التغير = ((قيمة العنصر في سنة المقارنة (سنة 2006) – قيمة نفس العنصر في سنة الأساس (سنة 2003) / قيمة العنصر في نسبة الأساس) *100

ج- حسب الهدف من التحليل:

1-تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزامات في الأجل الطويل.

---

[1] علي خلق الله عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات " ، رسالة لنيل شهادة ماجستير ، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008، ص 18.

[2] عبد الحليم كراجة ومن معه مرجع سابق ، ص 188.

2-تحليل قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

3-التحليل المالي لتقويم ربحية المنشأة.

4-التحليل المالي لتقويم الأداء.

5-التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخدامات. [1]

[1] علي خلف عبد الله ، مرجع سابق ، ص 19.

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن أن نستخلص بان التحليل المالي هو أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة.

نجد الغاية من نتائج التحليل المالي: هي من تحدد تعريفه بشكل دقيق من اجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه من عملية التحليل توجب على المحلل أن يتقيد بمجوعة من الخطوات والمقومات، وتتبع منهجا معينا التي تبدأ بتحديد الهدف وتنتهي بوضع الوصية المناسبة بشان نتائج عملية التحليل حتى يحقق الأهداف التي تتطلع إليها الشركة.

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي وعرض مختلف وظائفه واستعمالاته ومعايير ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل

تمهيد:

مادامت المؤسسة تعمل في ظروف محفوظة بمخاطر كثيرة و متنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، فإنه يتوجب عليها إعفاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل وذلك من خلال اطلاعها على كل مستجدات واستخدمها للطرق والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدارسات الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع، ونحض بالذكر الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل للمؤسسات من طرف مجموعة من الباحثين خلال الدراسات المختلفة في مجال التنبؤ بالفشل التي حاولت في محملها التوصل إلى أفضل السبب المالية في التنبؤ بإفلاس المؤسسات، حيث يتضح من مظاهر الحياة الاقتصادية اليومية أن المعلومات المحاسبة قد أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة الضرورية لتحسين أدائها المالي، وبذلك فهي مطالبة بتقييم أدائها المالي بصورة دقيقة تمكنها من الوقوف على وضعيتها المالية الحقيقية.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة ،وهذا من خلال المبحث الأول أما المبحث الثاني سنتطرق إلى الإطار ألمفاهيمي حول التنبؤ بالفشل، أما المبحث الثالث سنتطرق فيه إلى أهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة فلا يمكن لها استغلال إلا من طرف إدارة رشيدة و متطورة وجيدة ،الذي يمثل محور مركز بالمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وما حققته من نتائج ،وما ضيعته من فرصا من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي، ويعتبر وسيلة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه المؤسسة في المستقبل ويركز الأداء المالي على استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية تقييم الأداء في المطالب الأول ،أما المطلب الثاني سنتحدث عن تقييم الأداء المالي وأخيرا سنتطرق في المطلب الثالث إلى استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي و أهميته.

أولا: ماهية الأداء المالي

تمثيل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر الداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، وسيساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحيق أهدافهم.[1]

يعد الأداء المالي مفهوما ضيق الأداء العمل، حيث أنه يركز غلى استخدامه نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، ويعد الأداء المالي أيضا بأنه وصف لوضع المنشأة الآن و تحديد الاتجاهات التي تتم

[1] محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على الموائد و أسهم الشركات الطبعة الأولى دار الحامد،عمان،2010،ص45

استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات،الإيرادات ،الموجودات المطلوبات وصافي الثروة.[1]

يعرف الأداء المالي أيضا بأنه" مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة.[2]

كما يعرف أيضا بأنه المعبر عن الأداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، و يمثل الركيزة السياسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة.[3]

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عم في أنه يهدف إلى تتويج أداء الشركات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة و الضعف في الشركة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

تتبع أهمية الأداء أيضا وبشكل خاصة في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعالية وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و اقتراح.

إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفق الأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السلمية للحفاظ على الاستثمارية والبقاء[4]

ويعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:

---

[1] فلاح حسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري،إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر،الطبعة الثانية ،دار وائل للنشر ،عمان،2003،ص234.

[2] محمد نجيب، دباش و طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتلقي الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاس

[3] على فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحكومى المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و توزيع،عمان،2011، ص68.

[4] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ،ص 46-47

- العوامل المؤثرة في المر دودية المالية.
- أثر السياسات المالية المتنبأ من طرف المسيرين على مرد ودية الأموال الخاصة.
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح.
- مدى تغطية مستوى النشاطات للمصاريف العامة.[1]

المطلب الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء المالي أنه "قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا و تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المالية المتاحة".

أولا- للمؤسسة: وهذا الخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة[2]، كما نجد تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر لإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس وتحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس في تحديد مسيرة المنشأة ونجاحها ومستقبلها.[3]

يمكن تعريف تقييم الأداء في ضوء ذلك على أنه:" التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيقيه الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية ألإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمنظمة بما يحقق الأهداف الموجودة منه".[4]

كما يعرف تقييم الأداء:" هو دراسات و بحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة و تبين كيفية استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية و كيفية تطوير

[1] دادن عبد الغاني، قراءة الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ،مجلة الباحث عدد4 ، 2006 ،جامعة ورقلة، ص 41،42

[2] محمد نجيب دبابيش و طارق قدوري، مرجع سابق، ص7

[3] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراث للنشر والتوزيع، عمان،2000، ص85

[4] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،جامعة الدول العربية، ص 121.

هذه العلاقة خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ما تحقق فعلا مع معايير محددة مسبقا"[1]

ثانيا- أهمية تقييم الأداء المالي:

يعيل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصادية حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبة والإدارية، وذلك سبب الندرة النسبة للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياس بحجمهم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها ومن هذا المنطق نجد أن ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى وديمومة واستمرار المنشأة ونموها و تطورها وذلك باستغلال الأمثل لتك الموارد تعتبر غاية الأهمية لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة لمنشآت الأعمال.[2]

ثالثا- تخطيط الأداء المالي:

تخطيط الأداء من المنظور المالي هو وسيلة للتنبؤ بما سيكون عليه الأداء المالي للمؤسسة مستقبلا وأداة للتعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية اللازمة للوصول إلى ذلك المستوى من الأداء والاستعداد لها في حدود الموارد المتاحة، وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بوجود مدير مالي لديه من القدرة والكفاءة بما يمكنه من التعرف على الكيفية أو الوسيلة التي عن طريقتها تستطيع وضع تحليل مركز توحيد المصطلحات، و تحديد احتياجاها المستقبلية و تقدير إمكاناتها ومواردها،حتى يستطيع وضع الخطط البديلة مستفيدا من وسائل وأساليب التحليل المالي المختلفة المتاحة أمامه.[3]

---

[1] فلاح حسن، الحسين، مرجع سابق ص232

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص85

[3] نور الدين بهلول و نورالدين محرز،التحليل المالي كأداة التقويم الأداء المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية للدهن"ورقة مقدمة المؤتمر الوطني لمعهد العلوم اللإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بعنوان "التشخيص المالي للمؤسسات الإقتصادية "،المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22،23 ماي 2012ص3.

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالفشل

تعتبر النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعا في العلم الأعمال سبب سهولة تطبيقيها وتعدد الأغراض التي تحققها لأنها توفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وقد أكتسب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة ويركن إليها المحلل المالي لغرض التنبؤ بحالا10ت الفشل التي قد تتعرض لها منشآت الأعمال وكما أنها تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في حساب النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل.

أولا- مفهوم النسب المالية:

"عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنشأة وعملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى،مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن منها مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب كما أن درجة الاعتماد على تلك النسب يتوقف علة الجهة التي تقوم بتلك الدراسة".[1]

كما أن النسبة هي عبارة عن:" علاقة بين قيمتين تنصب على دراسة قيمة العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبة لهدف اشتقاق معلومات ومؤشرات يمكن الاستفادة منها وتكون مكملة للمعلومات و تعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة تحت حالة الدراسة في التحليل المالي، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة ".[2]

[1] علي شاهين و جهاد مطر،"نموذج مقترح للتنبؤ تعتبر المنشأت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)مجلد 25(4)،2011 غزة، فلسطين ،ص856

[2] blatrice et Francis grand gullot ;anatyse financier ،les outils du a diagnostic financier 8eme edition ;guolino éditeur،paris2004P137

كما تعرف على أنها:" علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب ستمنح بإعطاء تفسير النتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة".[1]

كما تعرف النسبة المالية بأنها:" علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن نسبة أخرى مماثلة".[2]

ثانيا- أهمية النسب المالية:

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبة الأصول والخصوم، مستوى المديونية السيولة المر دودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.[3]

- تحديد مدى قدرة الشريكات على مواجهة الالتزامات الجارية.
- قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة.
- توفير بيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية.[4]

على الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار.[5]

---

[1] إسماعيل عرباجي: اقتصاد و تسيير المؤسسة أهمية التنظيم-ديناميكية المياكيل،ط3،مرقم للنشر، الجزائر،2013،ص 244.

[2] عبدالغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى ،الدار الجامعية2009،ص51

[3] اليمين، سعادة مرجع سابق ص38.

[4] محمد محمود الخطيب مرجع سابق ص54،55

[5] jacque teulie،analyse financier de l'entreprise ;édition chotrad et associes editeurs،1989،P29.

ثالثا- أنواع النسب المالية:

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومرد ودية وطريقة تسيير مجموع الأصول بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على مواردها الذاتية والأجنبية، والمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال وخطر الإفلاس والخطر المالي[1]، ولكننا سنهتم في هذا القسم بوضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب المالية الدالة للمساعدة على تحليل وضع المؤسسة ويمكن تصنيفها كما يلي:

1- حسب المجال الذي تشتق منه:

و تصنف إلى فئتين هما:

نسب اتجاهية: وتكون عندما تمثل النسب المالية حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة، كالقول مثلا أن مبيعات المؤسسة خلال عام 97 تعادل 140 من مبيعات عام 1996 و 130 من مبيعات عام 1995 ويدخل هذا الأسلوب من تحليل النسب ضمن ما يعرف بأسلوب التحليل المالي الأفقي أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيم نفس البند ولكن على مدار عدة فترات محاسبة.[2]

نسب هيكلية:وهي النسبة المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود قوائم المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة التداول ونسبة الرافعة المالية وغيرها، أي أن العلاقة هنا تقوم بين قيمة فقرتين أو أكثر أحدهما بسط والأخر مقام ولكن على مدار الفترة المحاسبية ذاتها.[3]

2- حسب الأغراض المستخدمة فيها:

يمكن تقسيم النسبة المالية إلى خمسة فئات رئيسية هي على النحو التالي:

---

[1] زينب مليكة و بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص37

[2] محمد مطر، مرجع سابق، ص 32

[3] حمزة محمود زبيدي مرجع سابق ،ص 64

2-1مجموعة نسب السيولة: هي تلك النسب التي تهدف إلى تحليل و تقسيم رأس المال العامل وتعرف على درجة السيولة المؤسسة على مدى القصير، أي أن الاهتمام سيكون بعناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.[1]

ومن أبرز نسب السيولة هي:

- نسبة التداول و نسبة التداول السريعة.
- نسبى السيولة المطلقة.
- الأهمية النسبية لمكونات الأصول المتداولة من مجموع الخصوم المتداولة.
- سيولة الحسابات المدنية ومخزون السلعي.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى الخصوم المتداولة.
- نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الالتزامات. [2]

أولا:نسبة التداول:

هي أكثر النسب شيوعا لقياس سيولة المنشأة وتعتبر أول نسبة استخدمت في التحليل المالي حيث شهد عام 1891 أول استخدام لها وتحسب كنسبة مئوية من خلال قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.[3]

الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

لكن هذا المعيار لا يمكن اعتماد لكل المؤسسات ولكل الأنشطة إذا نجد لكل نشاط معيار أنمطيا خاصا به كما أن المعيار الذي يعتمد في حالات الرواج والازدهار يختلف عنه في حالة الركود.

ثاني- نسبة السيولة السريعة:

[1] محمد نجيب دبابش و طارق قدوري مرجع سابق ص 8

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 65

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق ،ص 141

هذه النسبة كثر تشدد من نسبة التداول إذا أنها تركز فقط على الأصول شريعة التداول مثل النقدية وشبه النقدية عند المقارنة بين الأصول أقل سيولة مثل المخزون السلعي لأنه أكثر عنصر من عناصر الأصول المتداولة تعرض للانخفاض في قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحويل إلى النقدية لذلك فإنه يتم تقسيم الأصول المتداولة إلى مجموعتين هما

- أصول سريعة التداول مثل(النقدية الاستثمارية المؤقتة ،الذمم المدنية).
- أصول متداولة اقل سيولة من السابقة (بطيئة التداول) مثل المخزون السلعي (البضاعة)

ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي[1]:

$$\frac{\text{الأصول المتداولة-(بضاعة +المصاريف المدفوعة مقدمة)}}{\text{خصوم متداولة}}$$

2-2 مجموعة نسب الإنتاجية (نسب النشاط):

تستّخدم هذه النسب لتقيم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للشركة في اقتناء الأصول ومدى قدرتها في استخدام هذه الموجودات وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأعلى ربح ممكنّ[2].

وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات الشركات في استيراد الديون وسياستها في التخزين وإدارة الموجودات وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام الشركات لموجداتها (الثابتة و المتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات

[1] عليان الشريف و من معه، مرجع سابق،ص191_192.

[2] وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرّجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ص 19.

والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بعثة إن السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الأعمال [1]

وأبرز مجموعة نسب إنتاجية هي كالتالي:

- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول (دوران الأصول).
- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول الثابتة (دوران الأصول الثابتة).
- نسبة صافي المبيعات إلى الأصول المتداولة (دوران الأصول المتداولة).
- معدل دوران الحسابات المدنية و الحسابات الدائنة.
- فترة البيع و معدل دورات رأس المال العامل[2].

2_3 مجموعة نسب هيكل رأس المال:

مجموعة من النسب تخل في تقييم الأداء الخاص بصيانة هيكل رأس المال في المؤسسة، وتحديد المدى الذي ذهبت إليه إدارة المؤسسة في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة، والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد. وأهم نسب هذه المجموعة هي:

- نسبة الرافعة المالية.
- نسبة القروض إلى الأموال الخاصة.
- معدل تغطية الفوائد.
- معدل تغطية الأعباء الثابتة.
- نسبة هيكل رأس المال.
- نسبة الأصول إلى الأموال الخاصة.
- نسبة الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة.
- نسبة الأصول المتداولة إلى الأموال الخاصة.

2_4 مجموعة نسب الربحية:

[1] محمد محمود الخطيب ،مرجع سابق ،ص ص 64-65

[2] حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق، ص73 ’74

تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة وفعالية أداة المنشأة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة، و لهذا فإن نسب الربحية تعد مؤشر دقيق على تحقيق الهدف الذي يبرز استمرار المنشأة في الحياة الاقتصادية ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي:

- نسب مجمل الربح.
- نسب هامش الربح.
- معدل العائد على حق الملكية.
- تحليل العائد الموجودات (الاستثمارات) و تحليل ديون.

كما يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

- ربحية المبيعات.
- ربحية المؤسسة.
- ربحية الملاك[1].

المبحث الثاني: الإطار المفاهيم حول التنبؤ بالفشل

إن ظاهرة الفشل هي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل يبعضها داخلية وبعضها الخارجية وللحد هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية أصبح أمر ضروريا وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى تصفيتها لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيم خول الفشل في المطلب الأول أما المطلب الثاني سنتحدث عن مفهوم وأهمية التنبؤ بالفشل ة أخيرا سنتطرق في المطلب الثالث إلى طرق و أساليب التنبؤ المالي

المطلب الأول: الإطار المفاهيم حول الفشل

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع نفسه ،ص 74-75

سنحاول ضبط المصطلحات ذات صلة بالفشل وإبراز أوجه الاختلاف بينها نظرا الارتباط هذا المفهوم مع كل العسر، التعثر و الإفلاس.

أولا_ تعريف الفشل:هو عبارة عن عدم قدرة المنشأة على دفع التزامات عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة و لكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها، أو استعادة توازنها المالي والنقدي أو التشغيلي[1].

عموما فإن الفشل كحالة المنشأة ما. إنما يعني أن تلك المنشة تشير نحو الإفلاس والتصفية، ومن أن تلك المنشأة تزول من الحياة الاقتصادية اختياريا، فالفشل هو القانون الأخير لها، أو أنه نهاية التنظيم أو توجيه المصالح.2

وهو ينقسم إلى:

1- فشل اقتصادي: يقصد به حالة شركة تعجز فوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل وبمعنى أخرى أنه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.3

فشل مالي: في هذه الحالة لا تستطيع المنشأة سداد التزاماتها للدائن و الوفاء بديونها المستحقة عليها.4

2- العسر المالي: زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة.5

---

[1] علي شاهين و جهاد مطر، مرجع سابق، ص859

[2] حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق، ص 272

[3] دعاء محمد زايدة، "التسهيلات الانتمائية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجيستر قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة،2006، ص 47

[4] علي شاهين و جهاد مطر، مرجع سابق، ص859

[5] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية،2010، ص56

كما يعرف بأنه:" عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحقت أو تستحق في الأجل القصير".

من هنا يمكننا التفريق بين نوعيين من العسر فتعد:

- **العسر المالي الغني:** و هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي (الموجودات) أصولها أكبر من إجمالي (المطلوب)الخصوم

_العسر المالي الحقيقي: ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمطلوباتها.[1]

3- التعثر المالي: هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤذي إلى عدم القدرة على سداد الالتزامات المطلوبة.[2]

4- الإفلاس: في حالة لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتمم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإداراتها. وهو إجراءات قانونية لتسيل أو إعادة تنظيم الأعمال،و أيضا نقل لبعض أو كل أصول الشركة الدائنين.

يميز القانونيين بين حالتي الإفلاس و الإعسار،حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما في حالة إعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بدونية المستحقة الأداء.[3]

ذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي و الفشل المالي على اعتبار التعثر المالي شق الفشل المالي و قد تؤدي إليه بالضرورة.

---

[1] حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الإنتمان دراسة خالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010،رسالة لنيل شهادة ماجيستر ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 103

[2] كمال أحمد يوسف "التعثر المالي العملاء البنوك الأسباب و العلاج مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الثالث، جانفي 2013،ص88

[3] هلا بسام عبد الله العضيين،"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات :دراسته تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة رسالة لنيل شهادة ماجيستر ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية لغزة، 2004، ص 23.

التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كلتيهما وهما:

- نقص فوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسائر متتالية).
- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.
- أما الفشل المالي يعني أحد الأمرين التالين أو كلهما.
- التوقف كلية عن سداد الالتزامات.
- الإفلاس و توقف النشاط.[1]

ثانيا- أسباب الفشل:

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي على فشل الشركات إلى أسباب داخلية و أسباب خارجية.

1- الأسباب الداخلية:

- ضعف الإدارة و عدم علميتها.
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع و التسعير و الإنتاج.
- إجراء التوسعات غير المطلوبة و اللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن و غيرهم.
- الخسائر المتراكمة.
- عدم السيطرة على المخزون.
- سوء التجهيزات الداخلي و الموقع غير المناسب.[2]

إن مشكلة الفشل المالي للمشروعات تشكل ظاهرة خطيرة وعبئا على الاقتصاد القومي لذلك قام كثير من الباحثين بدراسة الظاهرة سواد في مصر أو في العالم وفي ضوء ما تقدم مقام عدد من الدارسين بين نماذج تتضمن عدد من المؤشرات المالية التي يمكن مسبقا عن احتمال حدوث الفشل هن طريق ملاحظة تلك المؤشرات بعناية عبر الزمن و تمكن القائمين على دراسات أعدت على أن بعض المشروعات.

[1] الشريف ريحان و من معه، مرجع سابق، ص ص 21_22.

[2] وحيد محمود رمو و سيف عبدالرزاق محمد الوتار، مرجع سابق ،ص13

أنقذت بفضل متابعة إدارة المشروع لعدد من المؤشرات المالية التي تحذر من قرب تعرضها لمخاطر الفشل.

2- الأسباب الخارجية:

هي الأسباب التي تقع تحت سيطرة الإدارة ومن أمثلتها شدة المنافسة وتقلبات الاقتصادية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج فوق ما كان متوقعا أثناء تنفيذ المشروع مثل ارتفاع أسعار مواد الخام عالمي.
- تقاعس المساهمين عن سداد أسهمهم في رأس المال أو نقص في السيولة.
- المنافسة الشديدة و دخول سلع ذات جودة أعلى و سعر أقل.
- التطور في التكنولوجيا و تطوير أساليب الإنتاج أو استحداث منتجات جديدة مما يؤثر على الطلب لمنتجات الشركة.
- الأوضاع السياسة و انعكاساتها على الخطط و على ظروف الاستيراد أو التصدير في الدولة. [1]

3- مراحل الفشل:

في الحقيقة الأمر، فإنه قبل أن تصل المنشأة إلى مرحلة الفشل فهي تمر بالمراحل التالية:

- **ظهور بوادر الفشل:**

مما لا شك فيه أن المنشأة لا تصح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قيل الإدارة مثل التغيير في طلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 57

غالبا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة، ويفضل أن تكتشف المشكلة في هذه المرحلة حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فاعلية.[1]

- **مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):**

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي. ويكون ذلك عندما تصبح المنشأة غير قادرة على مواجهة احتياجات النقدية الفورية، و في هذه المرحلة تكون أصول المنشأة أكبر من التزاماتها، و لكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة وربما تستمر هذه المرة لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف تلجأ المنشأة إلى الاقتراض لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.[2]

- **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):**

تمكن هذه المرحلة في عدم قدرة المنشأة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة كالمرحلة الثانية يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن.

كإجراء تعديل في السياسات المالية في المنشأة أو تغيير الإدارة،أو العمل على إصدار أسهم إضافية. ومعظم المنشأة التي تمر في هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخذ الإجراءات المناسب، أما المنشأة التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة وفي الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة وهي مرحلة الإعسار الكلي.[3]

- **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):**

[1] جهاد حمدي إسماعيل مطر،نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)رسالة لنيل ماجيستر قسم المحاسبة و التمويل .كلية التجارة الجامعة الإسلامية ،غزة 2010،ص67

[2] علي شاهين و جهاد مطر، مرجع سابق ،ص 860

[3] جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سابق ،ص67_68

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة فشل المنشئات، حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيم أصول الوحدة و يصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.[1]

- **مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس:**

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية حقوق المقرضيين، و بذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أو بمعنى تصنعه الشركة وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون الشركة قد وصلت إلى مرحلة الفشل[2]

الشكل رقم (03) مراحل فشل الشركات ومؤشراتها

المراحل	المؤشرات
	نشوء بعض المشكلات في أداء الشركة و لكنها الصورة غير واضحة و مدركة من قبل الآخرين و قد تكون على شكل خلافات وجود مطالبات مالية على شكل و لكنها لم تأخذ الصفة النهائية.
	انخفاض الأرباح و انخفاض المبيعات و زيادة المخزون السلعي و ارتفاع حجم التكاليف و انخفاض الإرادات
	انخفاض معدل العائد الناجم عن انخفاض الربحية انخفاض نسبة السيولة.

[1] علي شاهين و جهاد مطر، مرجع سابق،ص861

[2] هلا بسام عبد الله العضين، مرجع سابق ،ص30

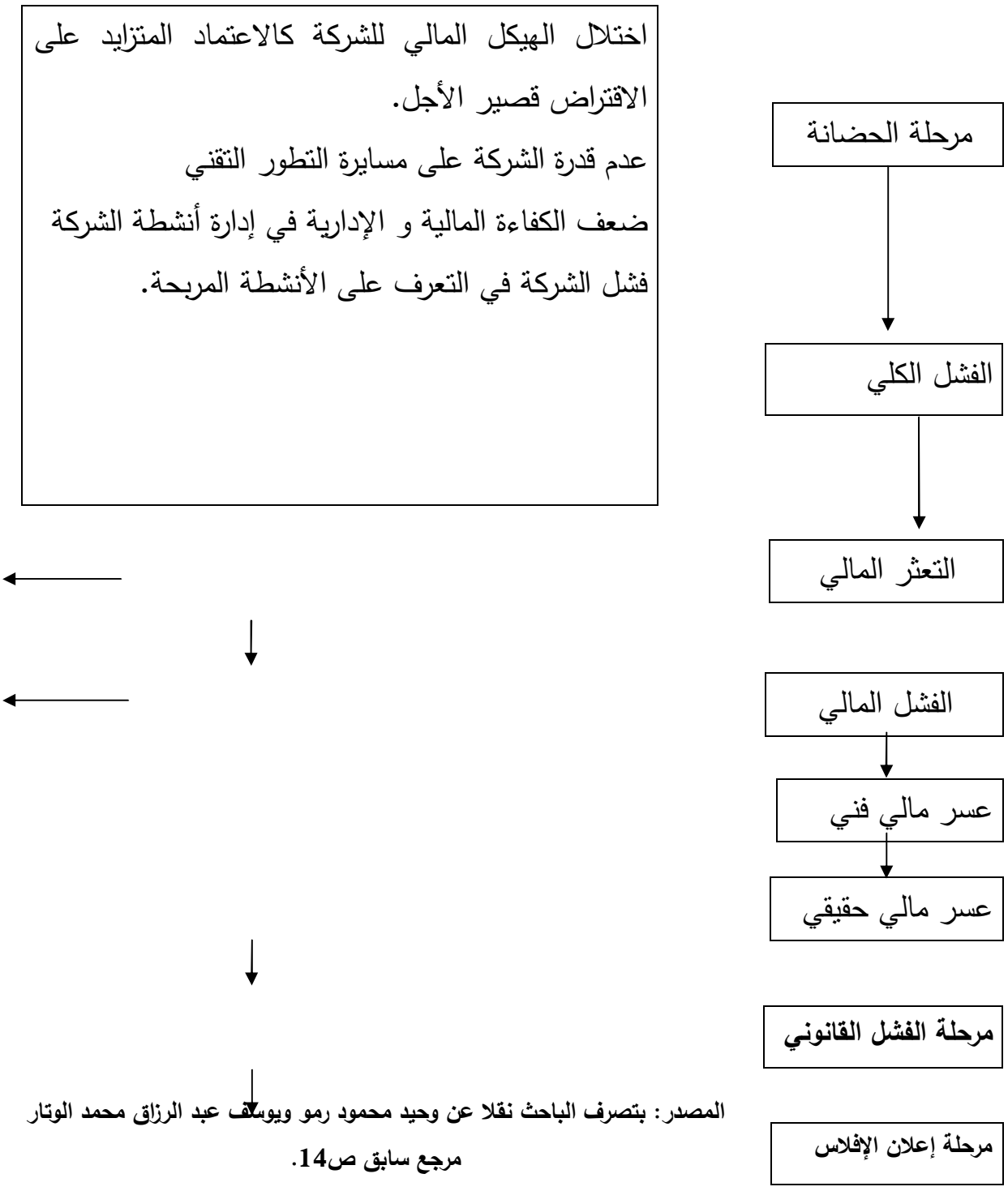

المصدر: بتصرف الباحث نقلا عن وحيد محمود رمو ويوسف عبد الرزاق محمد الوتار مرجع سابق ص14.

المطلب الثاني: مفهوم و أهمية التنبؤ بالفشل

أولا_ مفهوم التنبؤ:

اشتقت كلمة التنبؤ في اللغة العربية من أصل الفعل (نبأ) ويرى ابن متطور أن المراد بالنبأ الخبر.[1]

أيضا يقصد بالتنبؤ لغة تقدير المجهول.

أما التنبؤ يشكله العام، فيقصد به بأنه محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة.[2]

يعرف بأنه يشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول تجمع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي يؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة.[3]

أما التنبؤ المالي:

1: فقد عرف مجلس المحاسبيين في انجلترا، وويلزا التنبؤ بأنه "عملية تقدير للنتائج المالية التي تعد من القوائم المالية السابقة عن فترة محاسبية تالية". [4]

2: عرف(Fortnum) التنبؤ المالي بأنه "مجموعة التقديرات والقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الأعداد والمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.[5]

3:أما(Robbins)"فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة المنظمة الخارجية (السياسة الاجتماعية الاقتصادية، التكنولوجية

---

[1] رمر وحيد محمود و سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق، ص15

[2] أموري هادي كاظم ألحسناوي، طرق القياس الاقتصادية الطبعة 1،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن،ص2002، ص368.

[3] رموز وحيد وسيف عبدالرزاق محمد الوتار، مرجع سابق ، ص15

[4] محمد يوسف الهباش "استخدم مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية :دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة ماجيستر، قسم محاسبة و تمويل، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة 2006،ص61

[5] Fortnun .N.R and levenw station،quantitative forecasting methods.boston RWS،Kent 1982 نقلا عن محمد يوسف الهباش ،مرجع سابق، ص61

السوق) و الداخلية (الإيرادات، المصاريف) التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.[1]

ثانيا- أهمية التنبؤ بالفشل

إن من ضرورة إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة الاقتصادية إلى حالة التعثر قبل عدد ممكن كاف من السنوات وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في حينها، و ذلك لتعثر المؤسسة أو إفلاسها من أثار خطيرة على الاقتصاد وكل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات. فهناك الكثير من الفئات المهمة بالمؤسسة الاقتصادية والدين يولون اهتمام كبير لإمكانية التنبؤ بفشلها مثل المستثمرون، الدائنون، الإدارة الجهات الحكومية، مراجعو الحسابات وغيرهم.

المستثمر: على سبيل المثال يهتم بموضوع التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة و المفاضلة بين كل البدائل المتاحة و تخيب الاستثمارات الخطرة جدا.

أما اهتمام الدائنون أو المقرضون: بهذا الموضوع فأسبابه كثيرة منها اتخاذ قرار يمنح الانتماء أو عدمه، تحديد سعر الفائدة و شرط القرض بناء على حجم الخطر المتعلق به.

أما الإدارة: فتهتم بموضوع التنبؤ بفشل الاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لانقاد المؤسسة في الوقت المناسب.

أما اهتمام الجهات الحكومية: بهذا الموضوع يرجع إلى تمكنها من أداء وضيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد وحرص منها على سلامته.

أما اهتمام مراجعو الحسابات: بالتنبؤ بالفشل فيتبع أساسا من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات الاقتصادية.[2]

ثالثا- تطورات التنبؤ بالفشل:

[1] وحيد محمود رمو عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق ص 15.

[2] الشريف ريحان و من معه، مرجع سابق، ص 7

هناك خطوات عامة تتبع للتنبؤ بأي ظاهرة:

- تحديد و تعريف موضوع التنبؤ.
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له و دراسة عوامل المسببة في زيادته ونقصانه.
- دراسة العلاقات بين العناصر موضوع التنبؤ و العناصر الأخرى المتصلة بها.
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ الاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلا.
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها و بين القيمة الفعلية الواقعية له.[1]

رابعا- دقة التنبؤ المالي:

تتوقف دقة التنبؤ المالي على عاملين أساسين يجب توفرها للحكم على صحة و دقة عملية التنبؤ وهما:

- نوع البيانات المستخدمة في عملية التنبؤ و مدى ملامتها للقيام بعملية التنبؤ و خدمتها لأغراض التنبؤ.
- الظروف المحيطة التي تصغي على هذه البيانات.

عليه لا يمكن الاعتماد على أية عملية تنبؤ ما لم تؤخذ في الحسبان العوامل السابقة وتقوم بالإفصاح عن نموذج والأساليب المستخدمة في عملية التنبؤ التي نشأنها إعطاء ثقة أكثر في عملية التنبؤ.

يمكن إضافة عامل أخرى إلى عوامل السابقة ذو أهمية تتوقف عليه دقة عملية التنبؤ وهو مدى ملائمة ودقة الأسلوب الإحصائي المستخدم في عملية التنبؤ.

إذا لا يمكن أن تكون النتائج ايجابية وحقيقة ما لم يتم استخدام أسلوب علمي إحصائي سليم، يتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة.[1]

[1] عمار أكرم الطويل، مرجع سابق ، ص62.

خامسا- مقدرة المعلومات المحاسبية على تنبؤ المالي:

أشارت لجن معايير المحاسبة المالية (FASB) لإلى أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعلاقتها بالقدرة التنبؤية، والقدرة على استرجاع المعلومات، وقد توصلت هذه اللجنة إلى مجموعة من التوصيات تتعلق بقدرة هذه المعلومات على التنبؤ المالي أهمها:

- تتوقف نوعية القرارات المتخذة على مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القرارات عند إعداد اندماج التنبؤ أو عند إدخال تعديلات على التوقعات السابقة.
- أن تكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤ أي إمكانية استخدام هذه المعلومات كمداخلات في عملية التنبؤ،أو قيمة ناتجة عن إعادة تغذية المعلومات (استرجاع المعلومات).

ترتبط القيمة التنبؤية للمعلومات بالمقدرة على استخدام المعلومات المحاسبية في عملية التنبؤ، وتعتبر هذه القيمة التنبؤية أساسا للتفرقة بين مدى ملائمة هذه المعلومات أو غير ملائمتها الاتخاذ القرارات.

كما توصل عدد من الباحثين إلى أن معيار القدرة التنبؤية ملائم كأساس لتقيم طرق والسياسات المحاسبية البديلة، حيث يعتبر بمنزلة اختبار حقيقي ومباشرة لمدى فائدة و أهمية المعلومات المحاسبية لمستخدميها.[2]

المطلب الثالث- طرق و أساليب التنبؤ بالفشل :

يوجد عدة طرق للتنبؤ المالي بعضها يعتمد على النماذج الكمية وبعضها الأخر يعتمد على نماذج النوعية، و فيما يلي أهم هذه النماذج.

1_ النماذج الكمية:

[1]محمود يوسف الهباش، مرجع سابق، ص 62

[2]محمد يوسف الهباش، مرجع نفسه، ص 63_64

تهتم النماذج الكمية للتنبؤ المالي بالمعلومات التي يمكن قياسها كميا خلال عدد الفترات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة ويمكن تقسيم النماذج الكمية إلى الآتي:

- **السلاسل الزمنية:**

ويقصد بالسلسلة الزمنية بأنها مجموعة من القيم (المشاهدات) التي تأخذ ظاهرة معينة في فترات زمنية غالبا ما تكون متساوية ومتتالية، وعلاقة الدالية التي تأخذ شكل السلاسل الزمنية عادة ما يتضمن متغيرين إحداهما يمثل الزمن (المتغير المستقل) والثاني يمثل الظاهرة (المتغير التابع)، ويهدف هذا النوع من النماذج إلى معرفة التغيرات التي تطرأ على الظاهرة خلال سلسلة زمنية لإجراء التنبؤات لهذه الظاهرة كما يستخدم النموذج في التنبؤات قصيرة الأجل لكون أسلوب الحصول عليها بسيطا وتتناول الظاهرة بشكلها العام دون الخوض في تفاصيل العوامل المؤثرة في تكوين الظاهرة.

يعتمد النموذج على تجميع البيانات التاريخية خلال سلسلة زمنية معينة يهدف التنبؤ بالفترة المقبلة.

- **تحليل الانحدار:**

ويعرف بأنه تحليل العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، ويتميز بأنه يتسع ليشمل كافة المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، ويعتبر من أكثر الأساليب التنبؤية وأفضلها خاصة عند استخدام التنبؤات طويلة الأجل.[1]

- **تحليل التعادل:**

يعتبر تحليل التعادل أحد الأدوات التحليلية التي تستخدمها الإدارة في فهم واستيعاب العلاقة بين التكلفة والحجم والربح نتيجة تفاعلها على مقدار الأرباح المحققة ويكتسب تحليل التعادل أهمية كأسلوب علمي محاسبي له دوره المؤثر في المجال التخطيط واتخاذ القرارات

[1] محمد يوسف الهباش ،مرجع نفسه، ص68

من خلال إسهامه في تحليل العلاقة بين التكلفة و الحجم والربح والتنبؤ بأحد العناصر بمعلومة الأخر.

- **المؤشرات المالية:**

تعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا، لأنها توفر مؤشرات مالية يمكن الاستفادة منها في تقيم أداء المؤسسات وتقيم كفاءة الإدارة، إضافة إلى أنها من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات وتقوم هذه الطريقة على أساس أن ما حصل في الماضي يحدث في المستقبل على انه يمكن الحذف منه أو الإضافة إليه .

ويتمثل القرض الأساس لهذا الأسلوب هو إمداد المستفيدين أو المحالين الماليين بمؤشرات مالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية، والتنبؤ بالوضع المالي للمشروع و قدرته على تحقيق ارباح مستقبلا أو المحافظة على الأرباح المحققة.

2- النماذج النوعية:

يعتمد هذا النوع من النماذج على أراء المتخصصين وذوي الخبرة من متخذي القرارات واستقاء أرائهم في التنبؤ بالأحدث والقيم والعمليات المستقبلية استنادا إلى تلك الخبرات وعادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه النماذج عند تعذر الحصول على بيانات تاريخية أو عدم الثقة بالبيانات التاريخية الموجودة فعلا.[1]

حيث تهدف إلى الحصول على معلومات نوعية تكشف مدى سلامة وملائمة السياسات الإدارية المتبعة، ومدى صحة المركز المالي والنقدي للمؤسسة، سابقا تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التقليدية في التحليل المالي والمتمثلة في:

- **تحليل التغير والاتجاه:**

يتم بواسطة هذا الاتجاه تحديد الأهمية النسبية لمساهمة المحاسبة بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل، حيث يعتبر هذا النوع من الخطوات التقليدية

[1] محمد يوسف الهباش، مرجع نفسه، ص ص 69-70

المعتمدة لدى المحالين ومتخذي القرارات المالية، تتوقف فعالية هذا المنهج على صحة ودقة البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية، حيث يأخذ هذا النوع اتجاهين هما: الاتجاه الراسي والأفقي التي تم الإشارة إليهما سابقا.

- **تحليل كشف مصادر الأموال و استخداماتها:**

بموجب نوعية هذا الأسلوب يتم من خلاله قياس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول، الخصوم، حق الملكية، يهدف إبراز نوعية مختلف المصادر التي ساهمت في تغطية أنشطة الشركة حيث تعد هذه الكشافات بغرض تحديد قنوات استخدام أموال الشركة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي يعطي هذا الأسلوب الصورة الواضحة من حركة الأصول والخصوم وفقا للملكية وذلك من خلال دراسة التغيرات الحاصلة لفقراتها خلال فترتين زمنيتين متتاليتين، سواء للميزانية الفعلية للشركة أو الميزانية المخططة أيضا.

_تحليل التغير في التدفقات النقدية:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى توضيح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات المؤسسة من جانب، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن الأمثل في هذه التدفقات من جانب أخر، حيث يمكن المحلل المالي أو غيره من المستفيدين من الوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية، وتقيم التطور أو التراجع الحاصل في أهدافها بإضافة إلى تشخيص السياسات غير الناجعة، مثالا على ذلك الزيادة في أوراق القبض و المخزون يؤدي إلى الزيادة في التدفقات النقدية الخارجية حيث قد يؤشر لنا بوجود مشاكل في الائتمان والمخزون يدعو الإدارة من خلالها إلى ضرورة مراجعة سياسات رأس مال العامل.[1]

[1] عمار بن مالك، مرجع سابق، ص ص 47-48

المبحث الثالث: اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل.

نجد من اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل هي:

المطلب الأول: نموذج بيفر Beaver

أولا: نموذج بيفر Beaver model:

حدد هذا النموذج على وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ Beaver إلى استخدام

وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسبة المركبة، و كان عنوان دراسة Beaver هي(Finical anglysis as prediction of failure) أي التحليل المالي كمؤشرات للفشل، وقد دراسة 30 Beaver نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل و احتمالات الإفلاس، قد اتسم نموذج Baever بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات. [1] وقد درس30 Baever سنة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة وبدقة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج Baever بقوة تنبؤية جعلته قادرا على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات.[2]

وهذه النسب المالية التي اعتمدها Baever في صياغة نموذجه هي

- نسبة التدفق النقدي/ مجموع الأصول.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة/مجموع الأصول.
- نسبة المديونية/ مجموع الأصول.
- نسبة صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول.
- نسبة التداول.
- نسبة التداول السريعة.

لم يكن اختيار هذه النسب الستة هي عملية انتقاد من قبل Baever وأن تم تحديدها بعد دراسته مكثفة قام بها، وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة ولهذا قام باختبار (30) نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة و أخرى فاشلة.[3]

- كانت نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى الموجودات ثاني أفضل النسب المالية وهو ما أكدنا عليه سابقا من أن هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات التقويمية المهمة لتقييم الأداء الاستراتيجي الإدارة المنشأة فهو يربط الربح المتحقق من العمليات التشغيلية بما تملكه المنشأة من الاستثمارات.

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق ص293.

[2] عمار أكرم الطويل مرجع سابق، ص 69.

[3] حمزة محمود الزبيدي، مرجع نفسه ،293.

- كانت نسبة التداول أداة ضعيفة للتنبؤ بالفشل ولكنها مهمة لأنها تعكس القدرة لتسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة.[1]

وباستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل Baever إلى النموذج التالي الذي ليكون من ثلاث نسب مالية فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل.

$$Z=1,3X1+2,4X2-0,980X3-6,787$$

حيث تمثل:

Z:المؤشر الكلي.

X1:نسبة التدفق إلى مجموعة الديون.

X2: نسبة صافي الربح إلى مجموعة الأصول.

X3:نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول[2].

وقد قام Baever بفحص 14 نسبة مالية للتعريف على أفضلها للتنبؤ بفشل الشركات وقد استخدم عدة معايير لفشل الشركات وقد استخدم عدة معايير لفشل الشركات كإفلاس الشركة، أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو التخلف عن دفعها أرباح أسهمها الممتازة، وتكونت عينة الدراسة من 79 شركة فشلت خلال الفترة من 1954إلى 1964 بالإضافة إلى 79 شركة أمريكية أخرى ناجحة و مماثلة للشركات الفاشلة من حيث حجم الأصول و نوع الصناعة، و بينت دراسته أن النسب المالية التي تقيس الموجودات الغير السائلة هي الأفضل من حيث القدرة على التنبؤ بالفشل في الأجل الطويل و القصير الأجل على سواد.[3]

و قد قام ومن أجل اختبار قدرة هذه النسب على التنبؤ بالفشل في السنوات الخمس السابقة له قام Beaver باستخدام الأسلوب الإحصائي أي اختيار التصنيف الثنائي وذلك على الشكل التالي:

---

[1] حمزة محمود الزبيدي ،مرجع سابق، ص295

[2] جهاد حمدي اسماعيل مطر، مرجع سابق، ص ص 76- 77.

[3] سمير علاوي و فوزي غرايبه، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن، دراسات العلوم الإدارية ،المجلد35 العدد 2،2008، ص378.

- يتم تقسيم المؤسسات بشكل عشوائي إلى مجموعتين ثانويتين تخطط فيهما المؤسسات الفاشلات و الغير فاشلة.
- يتم احتساب كل نسبة من النبس المالية السابقة الذكر بالنسبة للمؤسسات في كل مجموعة من مجموعتين السابقتين.
- يتم ترتيب فيم هذه النسب المالية تصاعديا لاختيار القيمة التي تمثل النقطة الفاصلة بين المؤسسات الفاشلة والغير فاشلة،و بالتالي فهي النقطة التي تخفض نسبة التنبؤ الغير صحيح إلى أدنى حدودها بحيث تعتبر المؤسسة الفاشلة إذا كانت قيمة النسبة المحتسبة لها أدنى من قيمة النسبة الفاصلة،و تعتبر غير فاشلة عندما تكون النسبة المحتسبة أعلى من قيمة النسبة الفاصلة،و من تم يتم مقارنة الافتراض مع الواقع الفعلي للمؤسسات،و تكرر العملية عدة مرات حتى يتم الوصول إلى النسبة الفاصلة التي تحقق أدنى خطأ في عملية التنبؤ بالفشلة إجراء اختبار إضافي أخرى و مقارنة النتائج التصنيف مع واقع هذه المؤسسات.[1]

و قد خرج بيفر بنتائج غاية في أهمية منها :

- لم تكن التدفقات النقدية للمنشآت الفاشلة أقل من المنشآت الناجحة بل كان أيضا إجمالي مجوداتها السائلة أقل.
- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وبارتفاع هذه الالتزامات.
- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها الانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.
- وجود اختلاف كبير نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المنشآت الفاشلة والناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس.

[1] شريف ريحان وزوبير لعيوني ،النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة و مدى مساهماتها في التنمية الإقتصادية، مجلة التوصل، عدد 20 ’ديسمبر 2002،جامعة باجي مختار ’عنابة ، ص ص 29_30.

- إن أفضل نسبة لتنبؤ بالفشل هي نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.
- تميزت المنشآت الفاشلة بالانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة وذلك خلف للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المنشآت الفاشلة أعلى منه في المنشآت الناجحة.
- كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد و صافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة و الموجودات السريعة كمؤشرات للفشل.

وعلى وفق هذه النتائج اعتمدا (Beaver) على النسب المالية الستة السابقة التحديد من بين (30) نسبة، أظهرت هذه النسب الستة قدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات وكانت نسبة الخطأ (10٪،18٪،21٪،24٪،22٪) في السنوات السابقة وعلى التوالي، وهذه النتائج ذات دلالة على دلالة إحصائية عند درجة ثقة 95٪ مؤكدة قدرة المتغيرات التي حددتها على التنبؤ مبكرا بالفشل، وقد توصل Beaver من دراسته إلى الاستنتاجات الآتية:

- إن أفضل مؤشرات الفشل بالنسب المالية هي تلك التي يكون بسطها الربح أو النقد المتحقق من العمليات التشغيلية ومقامها الموجودات أو المطلوبات، وهذا وتعد نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون أفضل النسب المالية في التنبؤ بالفشل و أقلها خطأ في الحكم على المؤسسات[1]

و لقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا النموذج منها:

- أن يطبق فقط على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية
- أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول و هذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

[1] حمزة محمود الزبيدي'مرجع سابق، ص ص294_295

ولهذا قام الائتمان بتطوير نموذج يستخدم للمؤسسات غير الصناعية حيث كان النموذج المعدل كالتالي:

$$Z=6,5X1+3,26X2+1,05X3+6,72X4$$

حيث أن:

X1: صافي رأس المال العامل إجمالي الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة المتراكمةّ /إجمالي الأصول.

X3: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب /إجمالي الأصول.

X4: القيمة الدفترية للدين /إجمالي الخصوم.

حيث أن:

عندما تكون Z<2،9 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.

عندما تكون Z >1،23 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.

إذا كانت Z تقع ما بين(2،9_1،23) و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.[1]

المطلب الثاني: نموذج آلتمان

نموذج آلتمان:

يعد عمل آلتمان لسنة 1968م من أول وأهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، والتي استخدمها السابقون في التنبؤ بالفشل الشركات معتمدين فيما يلي:

[1] الشريف ريحان و من معه، مرجع سابق، ص ص10_11

أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية الاختيار نسبة مالية واحدة تعقيد بأنها الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة و عير الفاشلة[1] و قد وضع هذا النموذج عام 1974 استكمالا لنموذج سابق وضعه آلتمان عام 1968م.[2]

استخدام آلتمان في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا من الأسلوب القديم سمي أسلوب التحليل التمييزي حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة و الغير فاشلة.

استخدام آلتمان عينة مكونة من 66 شركة صناعية قسمت إلى 33 شركة فاشلة و33 شركة غير فاشلة مماثلة لها بالصناعة وحجم الموجودات، واختبر آلتمان في هذه العينة 22 نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للمنشآت في السنة الأولى قبل الفشل والإفلاس باستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات لبناء دلة (Z scor) وتوصلت الدراسة إلى أن خمس نسب لها قدرة على تنبؤ بوقوع خطر التعثر،و بالتالي بناء نموذج تنبؤي مكون في صورة رياضية من:

$$Z=0,012X1+0,014X2+0,033X3+0,006X4+0,010X5$$

X1 : صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول (نسبة النشاط).

X2 : رصع الأرباح المحتجزة في الميزانية/مجموع الأصول (نسبة ترتبط بسياسة الإدارية في توزيع الأرباح).

X3: ربح التشغيل قبل الفوائد و الضريبة /مجموع الأصول (نسبة الربحية).

X4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين/مجموع المطلوبات (نسبة رفع مالي).

X5 : المبيعات /مجموع الأصول (نسبة النشاط).

[1] وحيد محمود رموو سيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سابق،ص20

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 299.

Z: دليل أو مؤشر الاستمرارية.

وبموجب هذا النموذج تصنف المنشآت محل الدراسة في ثلاث فئات و ذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها 99،2

- فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار و ذلك إذا كانت قيمة (Z)فيها تقل عن 1،8
- فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية و ذلك عندما تكون قيمة(Z) أكبر من 1،81 و أقل من 2،99.

قد أثبتت الحالات التي تم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بالإفلاس كانت في حدود 82٪ قبل سنة من تحقق واقعة الإفلاس و بنسبة 58٪ قبل سنتين من وقوعها. [1]

يمكن ملاحظة أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المنشأة و هي (السيولة،الربحية،السوق،النشاط).

و قد أوضح آلتمان أن أكثر النسب مساهمة في الفصل بين مجموعة الشركات الفاشلة عن غير الفاشلة هي (X3) والتي تمثل نسبة قياس الربحية ،وهذا أمر منطقي، إذا أن أهم الأهداف التي سقى إليها الشركات هو الربح ولاسيما شركات الأعمال في القطاع الخاص، وإن لم يتحقق هذا الهدف فسوف يدل صراحة على أن الشركات عاجزة عن تغطية تكاليفها ومن ثم فهي عاجزة عن سدادة التزاماتها إلى الأخريين وهذا ما يحكم إن كانت الشركة فاشلة أو غير الفاشلة.[2]

المطلب الثالث: نموذج (ارجونتي، إدمستر، كيدا)

أولا- نموذج Argenti:

[1] عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سابق ،ص 70_71.

[2] وحيد محمود رمو وسيف عبدالرزاق محمد الوتار .مرجع سابق ،ص ص 20_21 .

تم صيغة هذا النموذج عام 1976، وهو على خلف النموذجين السابقين، فأن نموذج Argenti قد ركز على المتغيرات أو العوامل الوصفية أو النوعيةqualitative دون الكمية quantitative، وقد سمي هذا النموذج بالنموذج الخطأ الإداري المتعدد أو ما يعرف ب(Ascor).

وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية و لنواحي الضعف أو القصور في جوانب التنظيم خصوصا نحو النظامين المالي والإداري، كالنظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبة المستخدمة للمنشآت.

إن أهم ما يركز عليه النموذج ويؤكد عليه Argenti هو إذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير كما إنها ستركب واحد من الأخطاء التالية:

- التوسع في العمل.
- التورط بمشاريع غير ناجحة.
- التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة .

وما يهتم به النموذج ويعطيه عناية خاصة هو ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية والتي قد تلجأ إليها إدارة المنشات الفاشلة في سياق سعيها نحو تحسين صورتها سواء من حيث الربحية أو المركز المالي وذلك في إطار متعارف عليه في عالم الأعمال تحت مصطلح Dressing window [1]

ولقد اعتمد نموذج (A scor) على المنشآت المتوقع فشلها لا بد أن تمر بأربعة مراحل وهي: العيوب الأخطاء ،الأعراض، الفشل وقام بإعطاء علامة لكل بند حسب الأهمية النسبة له كمايلي:

جدول رقم (03): المتغيرات الأساسية نموذج Argenti

المرحلة	المؤشرات	العلامة

[1] حمز محمود الزبيدي، مرجع نفسه، ص306

العيوب	ضعف الإدارة	
	إدارة الشخص الواحد	**8**
	الجمع بين منصب المدير العام و رئيس مجلس الإدارة	**4**
	عدم فعالية مجلس الإدارة	**2**
	عدم توازن الكفاءات الإدارية و الفنية	**2**
	عدم كفاءة المدير المالي	**2**
	عدم كفاءة الإدارة الوسط	**1**
	ضعف النظام المحاسبي و إدارة المعلومات	
	عدم كفاءة نظام الرقابة المالية	**3**
	عدم وجود خطة للتدفقات النقدية	**3**
	عدم وجود نظام تكاليف فعال	**3**
	عدم إستجابة للتغيرات وإدراك العوامل المحيطة	**15**
	مجموع علامات العيوب (علامة الخطر 10 فأكثر)	**43**
الأخطاء	ارتفاع المديونية	**15**
	التوسع في العمل	**15**
	الدخول في مشاريع كبيرة مقارنة بحجم المنشأة	**15**
	مجموع علامات الأخطاء(علامة الخطر 15 فأكثر)	**45**
الأعراض	مؤشرات مالية سيئة	**4**
	اللجوء للمحاسبة الابداعية	**4**
	مؤشرات غير مالية سيئة	**4**
	مجموع علامات الأعراض	**12**
	اجمال العلامات (علامة الخطر 20 فأكثر)	**100**

المصدر: شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة،

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية التمويل الإدارة، جامعة الخليل_الخليل_ فلسطين، يومي 8_9 ماي، 2005، ص17.

فإذا كان مجموع العلامات <25 علامة فإنه لا يوجد احتمال للفشل،

مجموع العلامات >35 علامة يكون هناك احتمال قوي للفشل.

ثانيا: نموذج إدمستر Edmister:

أجريت الدراسة التي أوجدت النموذج و ذلك على عينة من المنشآت التي أعلنت فشلها وإفلاسها وذلك خلال المدة (1958،1965) وقد تم صياغة النموذج من خلال اعتماد خمس نسب مالية هي:

- نسبة التدفق النقدي إلى المطلوبات المتداولة.
- نسبة حقوق الملكية إلى المبيعات.
- نسبة صافي رأس المال العامل إلى المبيعات.
- نسبة المطلوبات المتداولة إلى حقوق الملكية.
- نسبة الموجودات السريعة التحول إلى نقدية إلى المطلوبات المتداولة.

ثالثا: نموذج حسبو:

من الدراسات العربية المهتمة لصياغة نموذج لتنبؤ بالفشل والتي تمت عام 1987 على عينة من المنشات المساهمة الكويتية، ومن خلال دراسته لعدد من النسب المالية، تم اختيار (6) نسب مالية اعتبرت من وجهة نظره النسب الرئيسية في التنبؤ بالفشل و تعرض المنشآت للازمات المالية وهذه النسب هي:

- نسبة التداول.
- نسبة الاستثمارات إلى رأس المال العامل.

- نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى حق الملكية.
- نسبة صافي الربح إلى حق الملكية إلى صافي الربح إلى مجموع الموجودات.
- نسبة الموجودات الثابتة إلى القروض الطويلة الأجل.
- نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات.[1]

رابعا: نموذج كيدا (kida):

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه kida عام 1980[2] واعتمد النموذج على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية، بلغت دقتها نحو 90٪، وذلك على 20 منشآت ناجحة و20 منشآت فاشلة خلال الفترة (1974_1975) حسب الصيغة التالية:

$$Z=1,042X1+0,42X2-0,461X3-0,463X4+0,271X5$$

حيث أن:

X1:صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة ÷ مجموع الأصول (نسبة الربحية).

X2: مجموعة حقوق المساهمين÷ مجموع الخصوم (نسبة الرفع).

X3: الأصول النقدية ÷ الخصوم المتداولة (نسبة السيولة).

X4: المبيعات ÷ مجموع الأصول (نسبة النشاط).

X5: الأصول النقدية ÷مجموع الأصول (توازن الأصول).

وتبين أنه كلما ارتفعت قيمة (Z) إلى أعلى فإنها تشير إلى تحسين المركز المالي للمنشأة. أما إذا كانت (Z) أقل من صفر فإن المنشأة تصف على أنها مهددة بخطر الإفلاس. [3]

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 308-309

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع نفسه، ص309.

[3] جهاد حمدي إسماعيل مطر، مرجع سابق، ص81_82.

خلاصة الفصل الثاني:

يحتل تقيم الأداء المالي مكانته بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات ،حيث ركزت عليه في الكثير من الدراسات و الأبحاث المحاسبية و الإدارية لأنه يزود الإدارة بالمعلومات محاسبية للتنبؤ بالإفلاس، حيث تعتبر مدخلا أساليب للنسب المالية المعتمدة في بناء مختلف النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل التي تعد القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدما في هذا المجال،و الأساس في ذلك هو صياغة النسب بأسلوب علمي يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

وركزت هذه النسب على استخدام دلائل النسب المالية في تصميم العديد من الدراسات، يمكنها التنبؤ المبكر بالفشل المؤسسات قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة من أجل اتخاذ الاحتياجات المناسبة و لهذا ظهرت.

وقد اهتم الأمريكيين قبل غيرهم يمثل هذه الدراسات و لقد انجز الباحثين العديد من النماذج المختصة بالفشل المالي، وكانت أول الدراسات عام 1969 من طرف بيفر حيث أنه عرض نموذج متطورا للنسب المالية للتنبؤ بالفشل، ثم جاءت بعدها دراسات تتناول نفس الموضوع مثل دراسته ألتمان عام 1968، ونموذج أرجنتيني عام 1976 ونموذج إدمستر (1958_1965) ونموذج حسبو عام 1987 و نموذج كيدا عام 1980م من خلال الاطلاع على هذه النماذج نجد أنها تعتمد على الأسلوب الرياضي من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة من التغيرات تختلف من نموذج لأخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة مطاحن بن حمادي ببرج بوعريريج

تمهيد:

بعد التطرق في الفصلين السابقين لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بالتحليل المالي و النسب المالية والتوازنات المالية، وتأثيرها في المؤسسات المالية ودورها في إعطاء الحلول و التنبؤ بالفشل، ارتأينا في هذا الفصل بالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة من خلال جمع البيانات وتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة، حيث قمنا باتخاذ مؤسسة مطاحن بن حمادي (جير بيور) ببرج بوعريريج ميدانيا لدراسة قوائمها المالية للفترة الممتدة بين (2011\2013)، وذلك لإعطاء صورة أولية حول وضعية هذه المؤسسة ومقارنة النتائج المتحصل عليها وتقديم التفسيرات.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث، خصص الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة حيث تناول منهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، ويتطرق المبحث الثاني إلى تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية والتوازنات المالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جير بيور) للفترة (2011\2013) ،حيث تعطي صورة أولية عن وضعية المؤسسة، أما المبحث الثالث فيتناول تطبيق لأهم النماذج المستخدمة للتنبؤ بالفشل على المؤسسة محل الدراسة التي تقوم بتحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة تسمح بمقارنة النتائج عليها وتقدم تفسيرات لها.

المبحث الاول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

تم الاعتماد في بحثنا ودراستنا هاته على فرع من فروع مجموعة بن حمادي الا وهي مؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور) الكائن مقرها بولاية برج بوعريريج، وسنتطرق في دراستنا الى تحديد المناهج المعتمدة في البحث والادوات المستخدمة في جمع المعلومات، كما سنأخذ بعين الاعتبار التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الاول: منهجية الدراسة

أولا: مجال الدراسة: "الهدف من الدراسة"

ان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة هو تطبيق اهم النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل داخل المؤسسة محل الدراسة التي ترتكز بدورها على مجموعة من النسب المالية التي تعطي صورة اولية عن وضعية المؤسسة، ويمكن اعتبارها انذار مبكر لها قبل تعرضها للفشل.

ثانيا: الإطار المكاني للدراسة:

تضمنت الدراسة حالة مؤسسة بن حمادي جير بيور التابعة للقطاع الخاص وهي شركة ذات مسؤولية محدودة متمركزة في بلدية اليشير ولاية برج بوعريريج.

ثالثا: الإطار الزماني للدراسة:

لقد استغرقت فترة الدراسة في مؤسسة بن حمادي لجمع المعلومات والبيانات والوصول الى خلاصة واستنتاجات حوالي 30 يوم اي ما يعادل شهر كامل.

رابعا: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

تم الاعتماد في دراستنا هاته على الادوات المحاسبية المتمثلة في :

- الميزانيات المالية (ميزانية الاصول و الخصوم).
- جدول حسابات النتائج.
- جدول تدفقات الخزينة.

-

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

أولا: من ناحية النشاط:

نشأت فكرة تأسيس مطاحن بن حمادي عام 1997، وبعد اخذ ورد بين الاخوة بن حمادي، قرر بموجب عقد محرر بمكتب الموثق وبتاريخ 18 اكتوبر 1998 تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة مجموعة بن حمادي جير بيور، ثم بعد عام تم تسجيلها على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري وذلك في 13 جانفي 1999 ، بث الشروع في استراد الآلات والمعدات وبداية التركيب فاستغرق هذا حوالي مدة عامين ونصف، وفي جويلية 2002 تم تدشين المؤسسة من طرف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، فكانت البداية للإنتاج والتوزيع، فهي مؤسسة صناعية متخصصة في انتاج السميد والفرنية.

تقدر المساحة الاجمالية ب 3115300 متر مربع، بما فيها المساحة المبنية المقدرة ب600 متر مربع، بلغت القدرة الانتاجية للمؤسسة 1400 قنطار\ اليوم من السميد و1200 قنطار\اليوم من الفرنية اما القدرة التخزينية للمؤسسة فبلغت 1800 طن من المادة الاولية و920 طن من انتاج تام الصنع.

تقع مجموعة بن حمادي جير بيور في المنطقة المسماة لا شبور التابعة لبلدية الياشير والواقعة في الطريق الرابط بين بلدية الياشير وولاية برج بوعريريج، يحدها شمالا الطريق الوطني رقم 05 على بعد حوالي 20متر، وجنوبا ملكية خاصة رقم57، وشرقا ملكية خاصة رقم 57 وهي نفس الملكية المذكورة سابقا اما غربا فيحدها كذلك ملكية خاصة رقم 35 .

ثانيا: الشكل القانوني:

في تاريخ 18 اكتوبر 1998 وبموجب عقد محرر عن طريق الموثق وفي مكتبه، وبعد انعقاد الجمعية العامة للشركاء تم تأسيس مؤسسة بن حمادي جير بيور لصناعة الدقيق والفرنية التي اخذت شركة ذات مسؤولية محدودة شكلا قانونيا لها،

ثالثا: رأسمال المؤسسة:

انطلقت المؤسسة في بدايتها براس مال قدر ب 900،000،000 مليون دينار جزائري، قسم هذا المبلغ الى9000 حصة اجتماعية بقيمة اسمية قدرت ب100000دج للحصة الواحدة.

وفي عام 1999 تم اعادة تقويم التقديمات العينية المقدمة ب 55000،000،00 مليون دينار جزائري حيث ارتفع رأسمال المؤسسة الى 64،000،000،00 مليون دينار جزائري، قسم الى 6400 حصة اجتماعية بقيمة اسمية 10،000،00دينار جزائري للحصة الواحدة.

في سنة 2006 تم رفع راس مال المؤسسة 179،200،000،00دينار جزائري، ليصبح راس مال المؤسسة مقدر ب 243،200،000،00 دينار جزائري قسم الى 24320 حصة اجتماعية بقيمة اسمية قدرت ب 10،000،00 دينار جزائري للحصة الواحدة.

رابعا: خصائص المؤسسة:

تتمثل خصائص الشركة ذات مسؤولية محدودة فيما يلي:

1-مسؤولية الشريك:

ان مسؤولية الشريك محدودة وغير مطلقة بقدر الحصص التي ساهم بها في راس مال الشركة، فلا يجوز له التدخل في التسيير الداخلي للمؤسسة، ولا يسال عن ديون الشركة الا في حدود حصته، غير ان تحديد مسؤوليته ولا تقوم الا اذا كان تصرفه في الشركة سليما ومطابق للقانون.

2-شركة تجارية:

تعرض المشرع الجزائري في المادة 570 من القانون التجاري المعدل الى ما يلي:

تعد شركة التضامن وشركة التوصية وشركة ذات مسؤولية محدودة وشركات المساهمة، شركات تجارية بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها، وعليه فان صفة التجارية تكتسب بحسب الشكل ولا يهم النشاط او الموضوع الذي تمارسه، لا يجوز التداول بحصص الشركاء

نصت المادة 589 من القانون التجاري الجزائري على ان تكون حصص الشركاء اسمية ولا يمكن ان تكون ممثلة في سندات قابلة التداول

3-اهداف الشركة:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع و التكلفة النهاية.
- زيادة الانتاجية عن طريق الاستعمال الامثل لوسائل الانتاج و تحسين نوعيتها.
- التسيير الاحسن للموارد البشرية في المؤسسة للحفاظ على الاستقرار داخلها.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد والفرنية.
- خلق جو تنافسي على مستوى الوحدة.
- محاولة كسب رضا الزبائن.
- محاولة القضاء على المشاكل داخل المؤسسة (مشاكل الانتاج والتوزيع والاتصال) الحصول على افضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

4-الهيكل التنظيمي لمطاحن بن حمادي(جير بيور):

الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو الا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الاداري لدوائر ،مصالح وفروع هذه الوحدة وهو ما يساعدنا على تحديد المهام والمسؤوليات والاختصاصات لكل شخص في المؤسسة لذا تلجا مؤسسة جير بيور الى وضع هيكل تنظيمي تحدد فيه مهمة ومسؤولية كل شخص على حدى حتى نستخلص فكرة عامة عن هذه المؤسسة، ويمكن توضيح هيكله التنظيمي من خلال الشكل التالي:

❖ **الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمطاحن بن حمادي(جيربيور):**

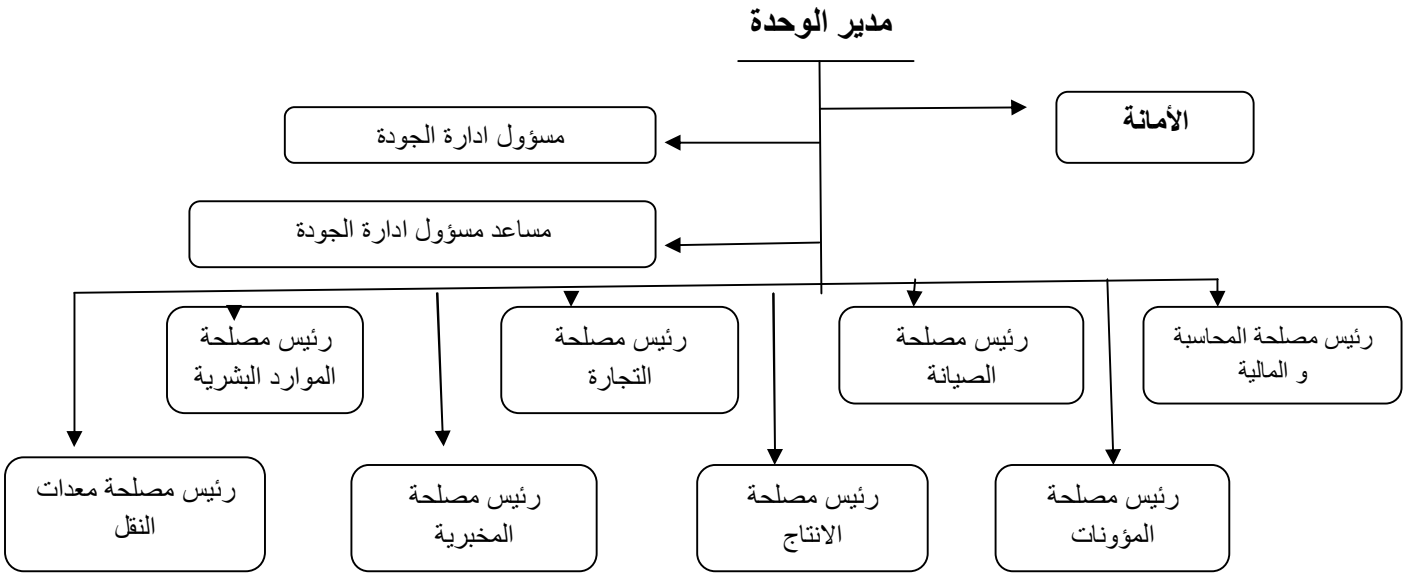

المصدر: من وثائق المؤسسة محل الدراسة.

يمكن شرح مهام مصالح المؤسسة كما يلي:

✓ **مدير الوحدة:**

يتكفل الرئيس المدير العام بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وهو يقوم بالاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.

تنقسم المصالح التابعة للمدير العام الى:

1- الامانة العامة:

هي مصلحة تابعة مباشرة الى المدير العام، ومن مهامه التنسيق بين الادارة والمصالح المتعلقة مع المدير العام ومكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2- مصلحة ادارة الوسائل: تتكون هذه المصلحة من عدة مصالح:

2-1مكتب رئيس المصلحة:

وهو المشرف العام على المكاتب وله صلة مباشرة مع المدير.

2-2 مكتب تسيير المستخدمين :

من مهام هذا المكتب :

- متابعة وضعية العمال في المديرية.
- حفظ ملفات المستخدمين .
- متابعة المسار المهني للموظفين من : توظيف\عطل \تكوين \ترقية \التقاعد...الخ.
- اعداد التقارير السنوية لتسيير الموارد البشرية.

2-3 مكتب تسيير الميزانية و الوسائل:

ومن مهامه:

- تسيير الميزانية العامة الممنوحة من طرف الوزارة المعنية والتي تكون على شكل اعتمادات مالية حسب طبيعة احتياجات المؤسسة.

2-4 مكتب الارشيف :

يتمثل مهامه اساسا في :

- حفظ جميع الوثائق والملفات وترتيبها وتصنيفها وفقا للنظام الارشيفي المعمول به.
- المحافظة على الرصيد الارشيفي من جميع العوامل التي يمكن ان تأثر على سلامته.
- وضع الوسائل الازمة التي تضمن الحماية اللازمة لهذا الارشيف.

3- مصلحة التسويق و التوزيع :

من بين المهام التي تقوم بها مصلحة تسويق المنتجات اي (بيع السلع في الاسواق) وتقوم بترويج السلع والمنتجات بكامل انواعها (كالسميد و الفرنية و النخالة)

4- مصلحة التخزين التام الصنع :

هي تابعة لمصلحة التسويق والتوزيع اذ تقوم هذه المصلحة بحفظ السلع والمحافظة عليها من الفساد مع التوزيع لهذه المنتوجات وذلك عند تقديم الطلبية.

4-1 المخزن:

من ابرز مهامه:

- المحافظة على العتاد الموجود داخل المؤسسة .
- صيانة الآلات الصناعية عند العطب.
- السهر على استمرارية السير الجيد للآلات الصناعية داخل المؤسسة.
- حفظ الاكياس الخاصة بالمنتوج.

4-2 مركز الامن والتوجيه:

مراقبة الافراد والشاحنات عند الدخول والخروج وتسهر على سلامة المؤسسة من مخاطر السرقة والاعتداءات الخارجية ليلا ونهارا كما تحتوي على غرفة مراقبة الية(الكمرات) وهذا يساعد في العمل المنظم داخل المؤسسة.

4-3 نقطة الميزان:

وهي مصلحة تقوم بوزن الشاحنات عند دخولها فارغة و عند خروجها معبئة.

المبحث الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

المطلب الاول: تقييم الاداء باستخدام مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من اهمها:

❖ **حساب راس المال العامل (الصافي او الدائم) :**

يعتبر راس المال العامل من المؤشرات الاساسية التي تستعين بها المؤسسة في ابراز توازنها المالي داخل المؤسسة، والجدول التالي يوضح لنا مختلف رؤوس الاموال العاملة لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جير بيور) للفترة (2011و2013).

الجدول رقم(04): مختلف رؤوس الاموال العاملة لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جير بيور) للفترة (2013/2011).

البيان	2011	2012	2013
الاموال الدائمة	**188 713 080،00**	**282 659 173,69**	**289379537,26**
الاصول الثابتة	**664 934 936،00**	**704 854 537،00**	**748 786 399،00**
راس المال العامل الدائم (الصافي)	**-476 221 856،00**	**-422 195 363،31**	**-459 406 861،74**
الاموال الخاصة	**188 713 080،01**	**282 659 173،69**	**289 379 537،26**
الاصول الثابتة	**664 934 936،00**	**704 854 537،00**	**748 786 399،00**
راس المال العامل الخاص	**-476 221 855،99**	**-422 195 363،31**	**-459 406 861،74**
مجموع الاصول	**1 007 844 213،00**	**956 088 322،00**	**974 020 600،00**
الاصول الثابتة	**664 934 936،00**	**704 854 537،00**	**748 786 399،00**
راس المال العامل الاجمالي	**342 909 277،00**	**251 233 785،00**	**225 234 201،00**

مجموع الخصوم	1 007 844 213،00	956 088 322،00	974 020 600،00
الاموال الخاصة	188 713 080،01	282 659 173،69	289 379 537،26
راس المال العامل الاجنبي	819 131 132،9900	673 429 148،3100	684 641 062،7400

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة .

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي :

بالنسبة لراس المال العامل (الدائم او الصافي):

راس المال العامل الدائم = الاموال الدائمة – الاصول الثابتة.

راس المال العامل الدائم سالب اي ان الاموال الدائمة لا تغطي الاصول الثابتة معناه ان شرط التوازن الادنى غير محقق وهذا بسبب المبلغ الكبير لحساب ما ينقل من جديد (خسائر سنوات سابقة)الاصول الثابتة اخذت قيمة اكبر من الاموال الدائمة، مما يعني عدم استطاعة المؤسسة تمويل اصولها الثابتة بواسطة الاموال الدائمة مما ينجر عنها عدم تحقيق فائض يعبر عن توازن المالي للمؤسسة او هامش امن مالي.

بالنسبة لراس المال العامل الخاص:

راس المال العامل الخاص = الاموال الخاصة – الاصول الثابتة .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان راس المال العامل الخاص يساوي راس المال العامل الخاص لان ديون طويلة الاجل لا توجد في المؤسسة.

بالنسبة لراس المال العامل الاجمالي :

راس المال العامل الاجمالي = مجموع الاصول – الاصول الثابتة .

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان راس المال العامل الاجمالي في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى نقصان في المبيعات والزبائن.

بالنسبة لراس المال العامل الاجنبي :

راس المال العامل الاجنبي = مجموع الخصوم – الاموال الخاصة .

يبين قيمة الموارد الاجنبية في المؤسسة والمتمثلة في اجمالي الديون، ويعتبر كمورد ضروري لتنشيط عملية الاستغلال وملجا لتدارك العجز في الخزينة، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ارتفاع راس المال العامل الاجنبي بالمقارنة مع الاموال الخاصة للمؤسسة خلال الفترة المدروسة يعني ان المؤسسة مستقلة ماليا عن الاطراف الخارجية.

حساب احتياجات راس المال العامل:

احتياجات راس المال العامل= (اصول متداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الاجل – السلفات المصرفية)

او :

احتياجات راس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياجات الدورة= اصول المتداولة – القيم الجاهزة

موارد الدورة = ديون قصيرة الاجل – السلفات المصرفية

الجدول التالي يوضح لنا احتياجات راس المال العامل لمؤسسة مطاحن بن حمادي خلال الفترة(2011/ 2013)

الجدول رقم(05) : احتياجات راس المال العامل لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جير بيور) للفترة (2011\ 2013)

البيان	2011	2012	2013
الاصول المتداولة	342 909 276،00	251 233 785،00	225 234 200،00
القيم الجاهزة	41 130 801،14	46 345 306،45	76 476 214،01
احتياجات الدورة	301 778 474،86	204 888 478،55	148 757 985،99

الديون قصيرة الاجل	819 131 133،00	673 429 148،00	684 641 062،00
السلفات المصرفية	14 489 881،76	25 742 103،76	30 057 616،81
موارد الدورة	804 641 251،24	647 687 044،24	654 583 445،19

البيان	2011	2012	2013
احتياجات الدورة	301 778 474،86	204 888 478،55	148 757 985،99
موارد الدورة	804 641 251،24	647 687 044،24	654 583 445،19
احتياجات/فائض راس المال العامل	-502 862 776،38	-442 798 565،69	-505 825 459،20

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان احتياجات راس المال العامل سالبة خلال فترة الدراسة (2013/2011) في هذه الحالة تكون موارد الدورة اكبر من احتياجات الدورة وهذا يعني ان المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج الى موارد اخرى ونجد حالة المؤسسة جيدة وهو فائض يمكن استغلاله لزيادة المدة الممنوحة للعملاء و بالتالي زيادة مهمة الشركة و كسب العملاء.

حساب الخزينة:

يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011و 2012 و2013)

البيان	2011	2012	2013
راس المال العامل الدائم	**-476 221 856،00**	**-422 195 363،31**	**-459 406 861،74**
احتياجات راس المال العامل	**-502 862 776،38**	**-442 798 565،69**	**-505 825 459،20**
الخزينة الصافية	**26 640 920،38**	**20 603 202،38**	**46 418 597،46**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان الخزينة في فترة الدراسة (2011و2012 و 2013) موجبة وهذا يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يظهر في شكل سيولة حيث انخفضت الخزينة في سنة 2012 بالمقارنة مع 2011 وهذا يعني ان المؤسسة قد وظفت اموال الخزينة في مشاريع استثمارية او تسديد الديون وارتفعت في سنة 2013 يعني ان المؤسسة لم توظف كل اموالها بل قامت بتجميدها في الخزينة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية كأداة من اجل الوصول إلى نتيجة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وسنحاول من خلال هذا المبحث تتبع تطور أداة مؤسسة مطاحن بن حمادي باستخدام أهم النسب المالية والتي تم حسابها انطلاقا من الوثائق المحاسبية والتي تم الحصول عليها باستخدام أهم النسب المالية والتي تم حسابها انطلاقا من الوثائق المحاسبية والتي تم الحصول عليها.

أولا: نسب السيولة:

نقوم بحساب هذه النسبة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الآجال المحددة والجدول التالي يوضح أهم نسب السيولة المستعملة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور)

جدول رقم (07) : نسب السيولة العامة لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جير بيور) محل الدراسة للفترة(2013/2011)

نسبة السيولة العامة	2011	2012	2013
الاصول المتداولة	342 909 276،00	251 233 785،00	225 234 200،00
الخصوم المتداولة	819 131 133،00	673 429 148،00	684 641 062،00
نسبة السيولة العامة =الاصول المتداولة الى الخصوم المتداولة	0،418	0،373	0،328

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية في الملاحق

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

تحليل نسب السيولة العامة:

نسبته اقل من الواحد حيث تتراوح ما بين سنة الواحد حيث تتراوح ما بين سنة (2011\2013) محل الدراسة ما بين 0،32 و0،42 وهذا يعني أن المؤسسة تواجه مشاكل مالية تتمثل في نقص السيولة وهذا يعني أن المؤسسة لم تستطع أن تغطي ديون قصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة وانخفاض هذه النسبة بجعل الدائنين على المدى القصير يشكون من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و بالتالي على المؤسسة أن تبحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك وهذا ما يفسر وجود رأس مال عامل سالب خلال الفترة محل الدراسة وقد يعود ذلك الانخفاض إلى ارتفاع رصيد الموردين أو غيرها من عناصر الخصوم المتداولة.

2-نسبة السيولة المختصرة:

جدول رقم (08) : نسب السيولة المختصرة لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جير بيور) محل الدراسة للفترة(2013/2011)

الاصول المتداولة -المخزونات/الخصوم المتداولة	2011	2012	2013
الاصول المتداولة	342 909 276،00	251 233 785،00	225 234 200،00
(المخزونات)	256 139 837،18	141 558 231،43	107 170 721،64
الخصوم المتداولة	819 131 133،00	673 429 148،00	684 641 062،00
نسبة السيولة المختصرة	0،105	0،16	0،172

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

تحليل نسبة السيولة مختصرة:

نقوم بحساب هذه النسبة للمؤسسة محل الدراسة كما هو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة تقل عن الواحد خلال السنوات الثلاث (2011 و2012 و2013) وهذا يعني انه من غير الممكن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها الجارية دون اللجوء لاستخدام عنصر الأصول المتداولة الأقل سيولة كالمخزون السلعي، وهذا يعني أن كل دينار من د.ق.ا لا يقابله سوى ما يعادل 0،10 دينار سنة 2011 0،16

دينار سنة 2012 و0،17 دينار سنة 2013 وهذا يؤكد ارتفاع في رصيد أو أكثر من عناصر الخصوم المتداولة (الموردون)

3-نسبة السيولة الجاهزة (الفورية):

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا.

الجدول رقم(09): نسب السيولة الفورية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2013/2011)

السيولة الفورية	2011	2012	2013
قيم جاهزة	**41 130 801،14**	**46 345 306،45**	**76 476 214،01**
ديون قصيرة الاجل	**819 131 133،00**	**673 429 148،00**	**684 641 062،00**
نسبة السيولة الفورية	**0،050**	**0،068**	**0،1117**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب السيولة الفورية:

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم الاداء، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن النسبة أقل من الواحد هذا يعني ان رقم أعمال المؤسسة في ضعف.

ثانيا_نسب الربحية:

تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ولتحليل ربحية المؤسسة عند مستويين: نسب ربحية المبيعات ونسب بحية متعلقة بالاستثمارات والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية:

1: نسب ربحية المبيعات

جدول رقم(10): نسب ربحية المبيعات لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جوربيور) محل الدراسة للفترة(2013/2011)

هامش الربح الصافي	2011	2012	2013
صافي الربح بعد الضريبة	**9 574 576،00**	**7 182 061،00**	**684 641 062،00**
صافي المبيعات	**1 189 035 503،00**	**1 102 376 400،00**	**1 080 726 885،00**
نسبة هامش الربح الصافي	**0،0080**	**0،0065**	**0،6335**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدول حسابات النتائج في الملاحق

تحليل نسبة هامش الربح الصافي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة هامش الربح الصافي منخفضة حيث تحقق ربحا صافيا قدره 0،0080 و 0،0065 و0،6335 للسنوات 2011 و2012 و2013 على التوالي لكل دينار من المبيعات محل الدراسة وهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وعلى تحمل أي صعوبات مالية قد تمر بها.

2: نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات

جدول رقم(11) نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جوربيور) للفترة(2011 \2013)

حساب صافي الربح بعد الضريبة الى اجمالي الاستثمارات	2011	2012	2013
صافي الربح بعد الضريبة	**9 574 576،00**	**7 182 061،00**	**684 641 062،00**
اجمالي الاستثمارات	**664 934 936،00**	**704 854 537،00**	**748 786 399،00**
حساب نسبة العائد على الاستثمارات	**0،014**	**0،0101**	**0،9143**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدول حسابات النتائج والميزانيات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة

تحليل العائد على الاستثمارات:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه في سنة 2011 و2012 حققت المؤسسة عائد على الاستثمار يقدر بـ0،014 0.0101 و0،9143 هو معدل اقل من المعدل المعياري 3،7 % بمعنى أن المؤسسة لم تستخدم مواردها المالية بشكل فعال أما في سنة 2013 فكان المعدل وهو معدل كبير مقارنة مع المعدل المعياري وهذا يدل على آن المؤسسة قامت بتسيير مواردها المالية بطريقة فعالة وهذا يفسر تطور في إنتاجية الاستثمارات.

2-معدل العائد على حقوق الملكية(المردودية المالية):

جدول رقم(12) نسب العائد على حقوق الملكية لمؤسسة مطاحن بن حمادي (جورييور) للفترة (2011\2013)

حساب صافي الربح بعد الضريبة إلى الأموال الخاصة	2011	2012	2013
صافي الربح بعد الضريبة	9 574 576،00	7 182 061،00	6 720 363 ,00
حق الملكية	188 713 080،00	282 659 173،00	289 379 537،00
حساب نسبة العائد على الأموال الخاصة	0،0507	0،0254	0,02

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدول حسابات النتائج والميزانيات المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل معدل العائد على حقوق الملكية :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العائد على حقوق الملكية للمؤسسة محل الدراسة وفي الفترات 2011 و 2012 منخفض حيث يتراوح ما بين 0.0507 و0.0254 و0.02 هذا يفسر أن المؤسسة لا تستغل أموال المساهمين بطريقة كفؤة لضمان عوائد مرضية.

في سنة 2013 مرتفع ويجب مقارنة هذا المعدل مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع وتمارس نفس النشاط.

3-المردودية الاقتصادية:

=فائض الخام للاستغلال\الاموال الاقتصادية.

الجدول رقم(13) المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة.

الاموال الاقتصادية	2011	2012	2013
الاموال الخاصة	188 713 080,01	282 659 173,69	289 379 537,26
ديون طويلة الاجل	0,00	0,00	0,00
الاموال الاقتصادية	188 713 080,01	282 659 173,69	289 379 537,26

المردودية الاقتصادية	2011	2012	2013
فائض الخام للاستغلال	51 195 176,86	42 954 937,20	1 071 558 899,00
الاموال الاقتصادية	188 713 080,01	282 659 173,69	289 379 537,26
نسبة المردودية الاقتصادية	0,271285789	0,15196725	3,702953254

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية. للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب المردودية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان كل 100دينار من اموال اقتصادية تعطينا 0.27 من فائض الخام للاستغلال في سنة 2011

اما سنة 2012 كل 100 دينار من اموال اقتصادية تعطينا 0,15 من فائض الخام للاستغلال.

وفي سنة 2013 نجد كل 100دينار من اموال اقتصادية تعطينا 3.70 من فائض الخام للاستغلال.

3-المردودية الاقتصادية المتعلقة بالقرض:

=نتيجة صافية + مصاريف مالية +اموال خاصة +ديون طويلة الاجل.

الجدول رقم(14) يبين المردودية الاقتصادية المتعلقة بالقرض للمؤسسة محل الدراسة.

المردودية الاقتصادية	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	**9 574 576,00**	**7 182 061,00**	**6 720 363,00**
مصاريف (الفوائد على القروض)	**0,00**	**0,00**	**0,00**
اموال خاصة	**188 713 080,01**	**282 659 173,69**	**289 379 537,26**
ديون طويلة الاجل	**0,00**	**0,00**	**0,00**
المردودية الاقتصادية المتعلقة بالقرض	**0,05**	**0,03**	**0,02**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب المردودية الاقتصادية المتعلقة بالقرض:

المردودية الاقتصادية مساوية للمردودية المالية لان ديون طويلة الاجل غير موجودة وبالتالي لا يوجد اثر للرافعة المالية.

ثالثا-نسب النشاط :

تستخدم نسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصول وخصوم ومدى قدرتها في الاستخدام الأمثل للأصول وتحقيق حجم هم اكبر من المبيعات وتحقيق اعلي ربح ممكن

الجدول التالي يظهر أهم نسب النشاط لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011 الى 2013)

1-معدل دوران الأصول المتداولة:

جدول رقم (15): نسب ربحية متعلقة بالاستثمارات لمؤسسة جيوبيور محل الدراسة

معدل دوران الأصول المتداولة	2011	2012	2013
صافي المبيعات	1189035 50،00	1102376 40،00	1 080 726 885،00

الأصول المتداولة	34 909 276،00	251233 785،00	225 234 200،00
حســـاب معـــدل دوران الأصـــول المتداولة	3،40	4،387	4،798

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على جدب حساب النتائج والميزانيات المحاسبية

تحليل معدل دوران الأصول المتداولة:

يتراوح هذا المعدل بين 3.4 و4.387 و4.798 هو معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدل الصناعي 3.2 وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع إدارة أصولها المتداولة بكفاءة من اجل خلق المبيعات المرغوب فيها(حسن تسيير المخزون)

2-معدل دوران إجمالي الأصول:

الجدول رقم(**16**): **معدل دوران إجمالي الأصول** للمؤسسة محل الدراسة للفترة من 2013/2011.

معدل دوران إجمالي الأصول	**2011**	**2012**	**2013**
المبيعات	1189035 50،00	1102376 40،00	1080726 88،00
مجموع الأصول	1007844 21،00	956088 322،00	974020 600،00
حساب معدل دوران الأصول المتداولة	1،179	1،153	1،109

المصدر:تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وجداول حساب النتائج

تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المعدل منخفض يتراوح مابين 10،1 و 15،1 و17،1 للسنوات 2011 و 2012 و 2013 على التوالي وهذا المعدل منخفض بالمقارنة مع المعدل الصناعي 2 هذا يعني أن المؤسسة لا تنتج مبيعات بقدر كافي بالمقارنة مع أصولها.

رابعا-نسب دوران المخزونات:

المواد الاولية: بالنسبة للقمح اللين

نجد متوسط المخزون=مخ1+مخ2|2

نسبة دوران المواد الاولية =مشتريات المواد المستهلكة |متوسط المخزون

جدول رقم (17): نسب دوران المواد الأولية للقمح اللين لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011|2013).

متوسط المخزون	2011	2012	2013
مخ1	30 498 428،00	29 654 086،00	6 188 111،48
مخ2	29 654 086،00	6 188 111.48	3 320 076.48
2	2	2	2
متوسط المخزون	30076257.00	17 921 096.59	4 754 093.83
المواد الاولية	2011	2012	2013
مشتريات المستهلكة لقمح اللين	297 219 375.00	303 077 500.00	279 387 500.00
متوسط المخزون	30076257.00	17 921 096.59	4 754 093.83
نسبة دوران المواد الاولية	9.88	16.91	58.77

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل معدل دوران المواد الاولية(القمح اللين):

من خلال الجدول اعلاه والبيانات و العلاقات التي تم استعراضها سابقا نلاحظ ونستنتج ان معدل دوران داخل المؤسسة اخذ صورة منخفضة اي في 2011 قامت المؤسسة بتجديد مخزون اخر مدة 10 مرات في السنة (10طلبيات) وهذا ما يعادل طلبية كل شهرين وفي سنة 2012 قامت بعملية التجديد 21 مرة في السنة (21طلبية) وهذا ما يعادل طلبية

واحدة كل 21 يوم، وفي 2013 قامت بعملية التجديد 6 مرة في السنة (6 طلبية)اي ما يعادل طلبية واحدة كل 6 ايام ،وهذا مايفسر ان سرعة الدوران كانت لا باس بها وخاصة عام 2013.

بالنسبة للقمح الصلب:

جدول رقم(18) : نسب دوران المواد الاولية للقمح الصلب لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور) للفترة(2011| 2013

متوسط المخزون	2011	2012	2013
مخ1	383794 97،55	188462 37،68	62566 523،18
مخ2	188462 37،68	46030 139،18	43088 522،18
2	2	2	2
متوسط المخزون	28612867	32438188	52827523
المواد الاولية	2011	2012	2013
مشتريات المستهلكة لقمح الصلب	539300 25،00	558242 04،00	554083 77،00
متوسط المخزون	28612867	32438188	52827523
نسبة دوران المواد الاولية	1.88	1.72	1.04

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب دوران المواد الاولية(للقمح الصلب) :

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدل دوران داخل المؤسسة اخذ صورة مرتفعة يعني في 2011 قامت المؤسسة بتجديد مخزون نهاية المدة 2 مرات في السنة وهذا ما يعادل طلبية كل 12 شهر.

في 2012 قامت بعملية تجديد مخزون نهاية المدة 4 مرات في السنة وهذا ما يعادل طلبية واحدة كل 3 اشهر.

في سنة 2013 قامت بعملية تجديد مخزون نهاية المدة 10 مرات في السنة (10 طلبيات) اي ما يعادل طلبية واحدة كل شهر و6 ايام.

المنتجات التامة:

المنتجات التامة= تكلفة انتاج المنتجات المباعة / متوسط المخزون

الفرينة الرفيعة:

جدول رقم (19): نسب المنتجات التامة للفرينة الرفيعة لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2013\2011)

متوسط المخزون	2011	2012	2013
مخ1	7 680 997.00	4666640.00	24582000.00
مخ2	4 666 640،00	24582 000،00	3175600.00
2	2	2	2
متوسط المخزون	6173818	14624320	13878800
المواد الاولية	2011	2012	2013
ت ش س المباعة	390636 85،00	407226 64،00	339034400.00
متوسط المخزون	6173818	14624320	13878800
نسبة دوران المواد الاولية	6.32	2.78	24.42

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب دوران المنتجات التامة(الفرينة الرفيعة):

من خلال الجدول اعلاه و البيانات التي تم استعراضها سابقا نستنتج ان معدل الدوران داخل المؤسسة اخذ صورة مرتفعة اي في 2011 قامت المؤسسة بتجديد مخزون نهاية المدة 39 مرات في السنة (39طلبية) وهذا مايعادل طلبية كل 9 ايام

وفي 2012 قامت بعملية التجديد 1 طلبية مرة في السنة (1 طلبية) وهذا ما يعادل طلبية واحدة كل 360 يوم اي 12 شهر.

في 2013 قامت بعملية التجديد 14 مرة في السنة(14طلبية) اي ما يعادل طلبية واحدة كل 27 يوم.

هذا ما يفسر ان سرعة الدوران كانت لاباس بها وخاصة في سنة 2011 و 2013.

الفرينة العادية:

جدول رقم(20): نسب المنتجات التامة للفرينة العادية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة(2011|2013)

متوسط المخزون	2011	2012	2013
مخ1	4 999 968،00	2 826 649،00	7 396 600،00
مخ2	2 826 649،00	7 396 600،00	2 480 000،00
2	2	2	2
متوسط المخزون	3913308	5111624	4938300
المنتجات التامة	2011	2012	2013
تكلفة شراء السلع المباعة	237 034 518،00	245 987 549،00	224 998 000،00
متوسط المخزون	3913308	5111624	4938300
نسبة دوران المنتجات التامة	60.57	48.12	45.56

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب دوران المنتجات التامة(الفرينة العادية):

من خلال الجدول اعلاه والبيانات والعلاقات التي تم استعراضها سابقا نستنتج ان معدل الدوران داخل المؤسسة اخذ صورة مرتفعة اي في سنة 2011 قامت المؤسسة بتجديد مخزون نهاية المدة30 مرة في السنة (30طلبية).

في سنة 2012 قامت بعملية التجديد 7مرة في السنة (7طلبية).

في سنة 2013 قامت بعملية التجديد 8مرة في السنة (8طلبية).

هذا ما يفسر ان سرعة الدوران كانت حسنة في كل الاعوام.

الفرينة sssf:

جدول رقم(21): نسب دوران المنتجات التامة للفرينة SSSF لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة(2011|2013)

متوسط المخزون الفرينة	2011	2012	2013
مخ1	2 999 278.00	311 661.00	763 000،00
مخ2	311 661.00	763 000.00	63 000،00
2	2	2	2
متوسط المخزون	1655469	537330	413000
المنتجات التامة للفرينة	2011	2012	2013
تكلفة شراء السلع المباعة	28 592 605،00	25 473 661.00	2 283 000،00
متوسط المخزون	1655469	537330	413000
نسبة دوران المنتجات التامة للفرينة	17.27	47.40	5.52

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب دوران المنتجات التامة (الفرينة:

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدل دوران داخل المؤسسة اخذ صورة منخفضة اي ان:

في سنة 2011 قامت المؤسسة بتجديد مخزون نهاية المدة 21 مرة في السنة.

في 2012 قامت بعملية التجديد 7 مرات في السنة.

في 2013 قامت بعملية تجديد مخزون نهاية المدة 72 طلبية في السنة.

هذا يعني ان كلما كانت هذه المدة ضعيفة كلما دلت على على زيادة حركة المخزون باتجاه المبيعات وتزيد من ربحية المؤسسة وان كل عملية بيع تتضمن ربحا جديدا للمؤسسة.

خامسا-نسب الاستغلال:

اليد العاملة:

نسب مصاريف المستخدمين = مصاريف العاملين |القيمة المضافة

جدول رقم(22): نسب استغلال اليد العاملة لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2013|2011)

مصاريف المستخدمين	2011	2012	2013
مصاريف العاملين	30 588 336،02	39 244 765،86	42 703 577،81
القيمة المضافة	1 094 448 476،40	1045511 045،33	1 115018 488،00
نسب مصاريف المستخدمين	0،02794863	0،037536443	0،038298538

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج.

تحليل نسب مصاريف المستخدمين:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

مصاريف المستخدمين ارتفعت من سنة الى اخرى يرجع الى زيادة عدد العمال وتغيير والرفع في الاتفاقية الجماعية اي زيادة في الاجور، ويجب مقارنة هذا المعدل مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع وتمارس نفس النشاط.

راس المال التقني :

جدول رقم (23): نسب استغلال راس المال النقدي لمؤسسة مطاحن بن حمادي لفترة (2013|2011)

راس المال التقني	2011	2012	2013
مخصصات الاهتلاكات	59884 627،50	71511 577،49	92274 801،08
القيمة المضافة	1094448 4،40	1045511 045،33	1115018 488،00
راس المال التقني	0،054716717	0،068398682	0،082756297

المصدر: من اعداد الباحث ة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل راس المال التقني:

نجد ان نسبة راس المال التقني اكبر من نسب مصاريف المستخدمين هذا يعني ان المؤسسة تعتمد على الالة اكبر من العامل.

معدل دوران العملاء:

معدل دوران العملاء = المبيعات /(العملاء + اوراق القبض)

الجدول رقم (24): يبين معدل دوران العملاء للمؤسسة محل الدراسة.

دوران العملاء	2011	2012	2013
المبيعات	1 189035 503،00	1 102 376 400،00	1 080 726 885،75

العملاء	45 403 578،00	10 623 800.00	1 520 000.00
اوراق القبض	0	0	0
نسبة دوران العملاء	26.19	103.76	711
مدة تحصيل العملاء	13،75	3.47	0.51

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج و ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل معدل دوران العملاء:

من خلال الجدول اعلاه و البيانات المعروضة سابقا،و اعتمادا على القاعدة المطبقة لتحديد معدل دوران العملاء(مدة التحصيل) نستنتج ان مدة التحصيل في السنوات الثلاثة (2011|2013) كانت في تراجع ملحوظ ناتجة عن ضعف اداء الادارة في عملية التحصيل حيث انه في 2011 بلغت حوالي 13 يوم و في 2012 بلغت 3 ايام وفي 2013 بلغت نصف يوم وهذا ما يفسر ان مدة التحصيل داخل المؤسسة سريعة يدل على ان السياسات التي وضعتها الادارة غير فعالة و ان الادارة امام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام اذ يمكن القول ان السيولة المالية داخل المؤسسة متوفرة وبشكل ملحوظ.

معدل دوران الموردين:

معدل دوران الموردين = المشتريات / (الموردين + اوراق الدفع

الجدول رقم (25): يبين **معدل دوران الموردين للمؤسسة محل الدراسة.**

دوران الموردين	2011	2012	2013
المشتريات	63،893 265 677	78،877 173 796	69،884 428 001
الموردين	00،49 594 121	30 946 398.49	48 152 579.04
اوراق الدفع	0	0	0

نسبة دوران الموردين	18	28	18
مدة تسديد للموردين	20	13	20

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج و ميزان المراجعة للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل معدل دوران الموردين:

من خلال الجدول اعلاه والبيانات المعروضة نستنتج ان مدة تسديد الموردين او معدل دوران الموردين كان متقاربا خلال السنوات الثلاثة اي ان المورد بعد اداءه الخدمة للمؤسسة وفي اجل يتراوح مابين 13الى20 يوم يكون التسديد لدينه من طرف المؤسسة، وهذا يدل على قدرة الادارة في تسديد الالتزامات المستحقة اي كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الادارة في التسديد ،ليكون الانخفاض معبرا عن تحسن السيولة.

ومن خلال تحليلنا لمعدل دوران العملاء و الموردين نستنتج ان المؤسسة قادرة على تسديد ما عليها من التزامات الناتجة عن عملية الشراء في اجالها المحددة، كلما طالت مدة التسديد للموردين فان ذلك يعني ان جزء من ديون قصيرة الاجل بقي متاحا امام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال.

خامسا-نسب التمويل والاستقلالية المالية (نسب الهيكل المالي):

الجدول رقم(26): نسب التمويل و الاستقلالية لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011|2013).

البيان	2011	2012	2013
الاموال الدائمة	188 713 080،00	282 659 173،69	289 379 537،26
الاصول الثابتة	664 934 936،00	704 854 537،00	748 786 399،00
نسبة التمويل الدائم	0،28	0،40	0،39
الاموال الخاصة	188 713 080،01	282 659 173،69	289 379 537،26
الاصول الثابتة	664 934 936،00	704 854 537،00	748 786 399،00

نسبة التمويل الخاص	0،28	0،40	0،39
الاموال الخاصة	188 713 080،01	282 659 173،69	289 379 537،26
مجموع الديون	819 131 133،00	673 429 148،00	684 641 062،00
نسبة الاستقلالية المالية	0،23	0،42	0،42
مجموع الديون	819 131 133،00	673 429 148،00	684 641 062،00
مجموع الاصول	1 007 844 213،00	956 088 322،00	974 020 600،00
نسبة التمويل الخارجي	0،8128	0،7044	0،7029

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

تحليل نسب التمويل الدائم:

من خلال الجدول اعلاه ان نسبته اقل من الواحد وهذا يعني ان المؤسسة لم تتمكن من تغطية اصولها الثابتة بأموالها الدائمة وهذا ما يفسر وجود راس مال عامل سالب تغطية مالية جزئية للأصول الثابتة بواسطة اموال الدائمة وغياب هامش امن مالي و اعتماد المؤسسة على ديون قصيرة الاجل في تمويل الاصول الثابتة مما يعني ان المؤسسة غير متوازنة ماليا.

كما نجد نسب التمويل الدائم نفسها نسب التمويل الخاص.

تحليل نسب الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، نلاحظ من خلال الجدول اعلاه خلال فترة الدراسة (2011|2013) يعني ان نسبة الاستقلالية المالية تتراوح بين 0،23و0،42 وهي نسبة صغيرة وهذا يعني ان المؤسسة ليس لها استقلالية مالية ونجد تكلفة الديون قصيرة الاجل معدومة وبالتالي تزيد من الربحية،لان تكلفة الديون قصيرة الاجل اقل من تكلفة راس المال، وهذا يدل على ان وضعية المؤسسة مثقلة بالديون.

تحليل نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة باموال خارجية ومقارنة موجوداتها بمجموع الديون ،نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة التمويل الخارجي في انخفاض مستمر خلال فترة (2011|2013) وهذا يعني انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة من المحتمل ان لا تواجه المؤسسة اي صعوبة في سداد قيمة الديون وتكون قادرة على ذلك وفرصتها في الحصول على قروض جديدة.

المبحث الثالث: النماذج الكمية للتنبؤ بفشل المؤسسة محل الدراسة.

لمزيد من الدقة في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسات ، من ناحية قدرتها على الاستمرار او تصفيتها ، سنعتمد في دراستنا على نماذج للتنبؤ بالفشل لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور).

المطلب الاول : نموذج بيفر

يعتمد نموذج بيفر على مجموعة من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية حيث تتمثل معادلة نموذجه كالتالي:

$$Z= 1.3x1+2.4x2-0.98x3-6.787$$

سنعرض التحليل الآتي ذكره عن طريق جدول لتوضيح كيفية تطبيق نموذج بيفر على مؤسسة مطاحن بن حمادي :

الجدول رقم (27): نموذج بيفر لمؤسسة مطاحن بن حمادي للفترة (2011\2013).

حساب صافي التدفق التقني	2011	2012	2013
الاهتلاكات	**59 884 627,00**	**71 511 577,0**	**92 274 801,0**
الموؤنات ونقص القيم	**0,00**	**0,00**	**0,00**
فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات	**-16 090 000,00**	**-33 812 245,00**	**0,00**
نواقص القيم الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات	**2 047 375,00**	**1 769 921,00**	**0,00**
استرجاعات الاهتلاكات والمؤنات	**0,00**	**0,00**	**0,00**
قسط الاعانات المحولة الى النتيجة	**0,00**	**0,00**	**0,00**
حساب صافي التدفق النقدي	**55 416 578,00**	**46 651 314,00**	**98 995 164,00**
مج الديون	**819 131 133,00**	**673 429 148,0**	**6 720 363,00**
مج اصافي التدفق النقدي الى مج الديون	**0,0677**	**0,0693**	**14,7306**

حساب صافي الربح الى مجموع الاصول	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	**9 574 576,00**	**7 182 061,00**	**684 641 062,00**
مجموع الاصول	**1 007 844 213,00**	**956 088 322,00**	**974 020 600,00**
حساب صافي الربح الى مجموع الاصول	**0,0095**	**0,0075**	**0,7029**

حساب نسبة مج الديون الى مجموع الاصول	2011	2012	2013
مج الديون	819 131 133,00	673 429 148,00	6 720 363,00
مجموع الاصول	1 007 844 213,00	956 088 322,00	974 020 600,00
حساب نسبة مج الديون الى مجموع الاصول	0,8128	0,7044	0,0069

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد علي الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

2011

$$Z= 1.3(0.0677)+2.4(0.0095)+0,980(0,8128)-6.787$$

$$z=-5,879646$$

من خلال الجداول اعلاه نلاحظ ان قيمة Z سالبة و بالتالي احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس مرتفع.

2012

$$Z=1.3(0,0693)+2.4(0.0075)+0.980(0.7044)-6.787$$

$$Z=-5.99$$

✓ نفس الملاحظة بالنسبة لسنة 2011

2013

$$Z=1.3(14.7306)+2.4(0.7029)+0.980(0.0069)_6.787$$

$$Z=14.039$$

✓ نلاحظ ان قيمة موجبة وقد ارتفعت بنسبة عالية خلاف السنوات الماضية فانها تشير الى تحسين المستوى المالي للمؤسسة.

بمقارنة نتيجة في السنوات الثلاث في المؤسسة محل الدراسة فان المؤسسة لن تتعرض الى حالات المؤدية الى الفشل.

المطلب الثاني: نموذج كيدا

يعد نموذج كيدا من اهم النماذج التنبؤ بالفشل. ويصاغ وفقا للمعادلة التالية:

$$Z=1.042x1+0.42x2-0.461x3-0.463x4+0.271x5$$

الجدول رقم (28): يبين كيفية تطبيق النموذج على مؤسسة مطاحن بن حمادي (جيربيور):

حساب صافي الربح بعد الضريبة الى مجموع الاصول	2011	2012	2013
النتيجة الصافية	**9 574 576,00**	**7 182 061,00**	**684 641 062,00**
مجموع الاصول	**1 007 844 213,00**	**956 088 322,0**	**974 020 600,00**
حساب صافي الربح بعد الضريبة الى مجموع الاصول	**0,0095**	**0,0075**	**0,7029**

حساب حقوق المساهمين الى مجموع الخصوم	2011	2012	2013
حقوق المساهمين (الاموال الخاصة و ما شابهها)	**188 713 080,00**	**282 659 173,0**	**289 379 537,00**
مجموع الخصوم	**1 007 844 213,00**	**956 088 322,0**	**974 020 600,00**
حساب حقوق المساهمين الى مجموع الخصوم	**0,1872**	**0,2956**	**0,2971**

حساب الاصول النقدية الى الخصوم المتداولة	2011	2012	2013
الاصول النقدية	**342 909 276,0**	**251 233 785,00**	**225 234 200,0**
الخصوم المتداولة	**819 131 133,0**	**673 429 148,00**	**684 641 062,0**
حساب الاصول النقدية الى الخصوم المتداولة	**0,4186**	**0,3731**	**0,3290**

المبيعات الى مجموع الاصول	2011	2012	2013

المبيعات	**1 189 035 503,00**	**1 102 376 400,00**	**1 080 721 279,00**
مجموع الاصول	**1 007 844 213,00**	**956 088 322,00**	**974 020 600,00**
المبيعات الى مجموع الاصول	**1,1798**	**1,1530**	**1,1095**

حساب الاصول النقدية الى مجموع الاصول	**2011**	**2012**	**2013**
الاصول النقدية	**342 909 276,00**	**251 233 785,00**	**225 234 200,00**
مجموع الاصول	**1 007 844 213,00**	**956 088 322,00**	**974 020 600,00**
حساب الاصول النقدية الى مجموع الاصول	**0,3402**	**0,2628**	**0,2312**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة محل الدراسة.

2011

$$Z=1.042_{(0.0095)}+0.42_{(0.1872)}_0.461_{(0.3731)}-$$

$$0.463_{(1.1530)}+0.271_{(0.2628)}$$

$$Z=-0.5460$$

✓ نلاحظ من خلال الجداول اعلاه ان قيمةZ سالبة وحسب نموذج كيدا فان احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس.

2012

$$Z=1.042_{(0.0075)}+0.42_{(0.2956)}-0.461_{(0.3731)}-$$

$$0.463_{(1.1530)}+0.271_{(0.2628)}$$

$$Z=-0.5026$$

نجد قيمة Z في سنة 2011 متقاربة مع قيمةZ في سنة 2012 ومنه يمكن القول ان المؤسسة معرضة للفشل.

2013

$$Z=1.042(0.7029)+0.42(0.2971)-0.461(0.3290)-$$

$$0.461(1.1095)+0.271(0.2312)$$

$$Z=0.2567105$$

نلاحظ من خلال الجداول انه عند تطبيق هذا النموذج نجد قيمة Z اقل من الواحد فان المؤسسة من المحتمل ان تتعرض للإفلاس لان اداءها ضعيف.

بمقارنة نتيجةZ في السنوات الثلاث نجد احتمال افلاس المؤسسة عالي و بالتالي المؤسسة معرضة للفشل.

نموذج springate gordan 1978 :

استخدم الباحث اسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار افضل اربع نسب مالية ، حصلت على نسبة **92%.**

لقدرتها على التمييز بين 20شركة ناجحة و 20 شركة اعلنت افلاسها او تم تصفتها،وكلما ارتفعت قيمة Z فانها تشير الى سلامة المركز المالي للشركة، اما اذا كانت Z اقل من 0.862 فان الشركة تصنف على انها مهددة بخطر الافلاس.

الجدول رقم (29): يبين نموذج لمؤسسة مطاحن بن حمادي(جيربيور).

راس المال العامل العامل الى مجموع الاصول	2011	2012	2013

راس المال العامل	-476221857	-422195363	-459406862
مجموع الاصول	1 007 844 213,00	956 088 322,00	974 020 600,0
حساب معدل راس المال العامل الى مجموع الاصول	-0,4725	-0,4415	-0,4716

الارباح قبل الضرائب الى مجموع الاصول	2011	2012	2013
الارباح قبل الضرائب	9585576,54	7182061,85	8312114
مجموع الاصول	1 007 844 213,00	956 088 322,00	974 020 600,00
حساب معدل الارباح قبل الضرائب الى مجموع الاصول	0,0095	0,0075	0.0085

الارباح قبل الضرائب الى الخصوم المتداولة	2011	2012	2013
الارباح قبل الضرائب	9585576,54	7182061,85	8312114.00
الخصوم المتداولة	819 131 133,00	673 429 148,00	684 641 062,00
حساب معدل الارباح قبل الضرائب الى الخصوم المتداولة	0,011702127	0,010664911	0.0121

صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة	2011	2012	2013
صافي المبيعات	1 189 035 503,00	1 102 376 400,00	1 080 726 885,00
مجموع الاصول	1 007 844 213,00	956 088 322,00	974 020 600,00
حساب معدل صافي المبيعات الى مجموع الاصول الملموسة	1,1797	1,1530	1,1095

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة.

2011

$$Z=1.03x1+3.07x2+0.66x3+0.4x4$$

$$Z=1.03(-0.47)+3.07(0.009)+0.66(0.011)+0.4(1.179)$$

$$Z=-1.001$$

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة سالبة وهذا يعني ان المؤسسة معرضة للإفلاس.

2012 $$Z=1.03(-0.441)+3.07(0.007)+0.66(0.010)+0.4(1.15)$$

$$Z=0.033$$

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة موجبة واقل من من 0.86 وهذا يعني ان المؤسسة مهددة للإفلاس.

2013 $$Z=1.03(-0.471)+3.07(0.008)+0.66(0.0121)+0.4(1.1095)$$

$$Z=0.414$$

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان قيمة موجبة واقل من من 0.86 وهذا يعني ان المؤسسة مهددة بالإفلاس.

بمقارنة نتيجةZ في السنوات الثلاث نجد احتمال افلاس المؤسسة عالي و بالتالي المؤسسة معرضة للفشل.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد الدراسة الميدانية الخاصة بمطاحن بن حمادي (جيربيور) بتقييم الوضعية المالية ،من خلال الاطلاع على مختلف النتائج التي تسمح بحساب النسب المالية ويدخل فيها حساب النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل، حيث أن النسب المالية تعطي صورة أولية عن الوضعية المالية للمؤسسة تمكنه من بناء نماذج كمية للتنبؤ بالفشل التي تساعد المحللون على اتخاذ القرارات السليمة ،وتشخيص الصحة المالية للمؤسسة و التحكم فيها من اجل تفادي الفشل و ضمان استمراريتها.

الخاتمة العامة:

هدفت الدراسة الى معرفة كيفية قياس الاداء المالي و التنبؤ بالفشل باعتبار هذا الاخير،امرا ضروريا لأنه يساهم في اعطاء صورة واضحة عن الاوضاع المالية الحالية المستقبلية التي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المؤسسة ،لاتخاذ التدابير لتجنب الوقوع في الفشل لضمان البقاء و الاستمرارية و ذلك بالاعتماد على نماذج للتنبؤ بالفشل وتشخيص الوضعية المالية ،انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة و معرفة نقاط القوة و الضعف لها.

أولا: نتائج الدراسة

بعد عرضنا للجانب النظري و التطبيقي لموضوع الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

1-الجانب النظري:

- التحليل المالي وسيلة لتقييم الاداء المالي التي من خلالها يمكن تشخيص السياسة المالية المتبعة و اتخاذ القرارات الازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.
- اعتماد المؤسسة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل.
- تقييم الاداء المالي يقوم بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة و من خلاله يتم اشتقاق مجموعة من مؤشرات مالية تستخرج من القوائم المالية للحكم على وضعيته.
- الفشل لا يعني توقف المؤسسة و تصفيتها وانما هي خطوة توجهها نحو التعثر و استخدام نماذج للتنبؤ بالفشل لتحديد وضعية المؤسسة .
- على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بموضوع الفشل المالي وجعله جزء من حياتها و محاولة ايجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية قبل وقوعها في الوقت المناسب.
- تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل انذارات مبكرة قبل حدوث الفشل من اجل اتخاذ الاجراءات المناسبة.

2-الجانب التطبيقي:

يعتبر هذا الجانب محاولة اسقاط الجانب النظري على مؤسسة مطاحن بن حمادي و يمكن تلخيص اهم النتائج المتحصل عليها فيما يلي:

- تعتبر النسب المالية مؤشرا على مدى قوة او ضعف المركز المالي و يساعد في تقييم ادائها.
- ضعف استخدام المؤسسات الاقتصادية لنماذج التنبؤ بالفشل.
- حققت مؤسسة مطاحن بن حمادي خزينة موجبة خلال فترة الدراسة (2011\2013) هذا يدل على على ان المؤسسة قادرة على تغطية احتياجات راس المال العامل وتوفير فائض كهامش امان لمواجهة حالات الطوارئ .
- لم تستطع المؤسسة تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا يعني ان المؤسسة تعتمد على ديون قصيرة الاجل في تمويل اصول ثابتة .
- لا تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية.
- كما نجد تكلفة ديون قصيرة الاجل معدومة وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على سداد ديونها(مثقلة بالديون).
- رغم اهمية النسب المالية و نماذج التنبؤ بالفشل في الكشف المبكر عن الفشل الا ان هناك صعوبات في تطبيقها على معظم المؤسسات في الجزائر وذلك لعدم مصداقية بعض المعلومات المحاسبية.

ثانيا: اثبات أو نفي الفرضيات:

- تم التأكيد على صحة الفرضية الاولى ان بعض مؤشرات الاداء المالي الاكثر دلالة يعطينا تنبؤ بإفلاس الشركات لما لها من قدرة عالية في اظهار الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- تشخيص الاداء وتقييمه اذا كان بطريقة جيدة سوف يتنبأ بفشل الشركات حتى بدون الرجوع الى النماذج المتعلقة بالفشل .

- تم التأكيد على صحة الفرضية الثالثة من خلال تبني تقنيات حديثة للتنبؤ بإفلاس يجنبها الوقوع في الفشل ويضمن البقاء والاستمرارية من خلال استخدام

ثالثا: النتائج و التوصيات

ضرورة اعتماد المؤسسة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل.

لابد من الاهتمام بالأزمات و محاولة ايجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية قبل وقوعها.

لابد من ايجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون اي صعوبات عند حساب نماذج التنبؤ بالفشل.

ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل و العمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي و التنبؤ بالمستقبل.

العمل على عقد ندوات و دورات لتطوير قدرات الموظفين على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل لتوعيتهم و تدريبهم على كيفية استخدام هذه الاساليب للتنبؤ بالفشل.

رابعا: آفاق البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج الى دراسة معمقة و التي من الممكن ان تكون موضوع البحوث و الدراسات السابقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ماهي الاثار المترتبة عن غياب التحليل المالي للمؤسسة؟

هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي؟

التنبؤ بخطر التعثر باستعمال اساليب الاقتصاد القياسي؟

هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن نماذج التنبؤ بالفشل؟

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب:**

1. إسماعيل عرباجي: اقتصاد و تسيير المؤسسة أهمية التنظيم–ديناميكية المياكيل،ط3، مرقم للنشر، الجزائر،2013.
2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراث للنشر والتوزيع، عمان،2000
3. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: لأغراض التقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2011
4. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2000
5. خميسي شيحة، التسيير و المالية: التسيير المالي للمؤسسة، الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2013.
6. زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010 –2011
7. عبد الحليم كراجة، علي ربايعة، ياسر السكران، موسى مطر، و توفيق عبد الرحيم، الإدارة و التحليل المالي: أسس، مفاهيم، تطبيقات، الطبعة الثانية، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2006.
8. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية لأزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية،2010.
9. عبدالغفار حنفي، تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى ،الدار الجامعية2009
10. عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار

11. على فرحان طالب و إيمان شيحان المشهداني، الحكومى المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و توزيع،عمان،2011
12. عليان الشريف، رشاد العصار، أحمد الجعبري، عاطف الأخرس، إيمان الهنيني، الإدارة و التحليل المالي، عمان، دار البركة للنشر و التوزيع، 2007
13. فلاح حسين الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ،عمان،2003.
14. فهمي مصطفى الشيخ، الحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله فلسطين، 2008.
15. فيصل جميل السعايدة، الملخص الوجيز للإدارة و التحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2004.
16. مبارك لسلوس، التسيير المال، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
17. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
18. محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على الموائد و أسهم الشركات الطبعة الأولى دار الحامد،عمان،2010
19. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الطبعة 2، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2006
20. محمد نجيب، دباش و طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتلقي الوطني حول واقع و أفاق النظام المحاسبي

21. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، الطبعة 1، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2009.

22. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي ،جامعة الدول العربية.

23. منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2005

24. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، الجزء الأول: الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988

25. وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي و عملي متكامل، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2004.

❖ **الرسائل والبحوث الجامعية:**

1. أموري هادي كاظم ألحسناوي، طرق القياس الاقتصادية الطبعة 1،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن،2002بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010–2011.

2. جهاد حمدي إسماعيل مطر،نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)رسالة لنيل ماجيستر قسم المحاسبة و التمويل .كلية التجارة الجامعة الإسلامية ،غزة 2010،

3. حسين الدوغجي، مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن طرق الاستمرارية والفشل المالي للشركات، بحث مقدم، قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

4. حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الإنتمان دراسة خالة عينة من البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة خلال سنة 2010،رسالة لنيل شهادة ماجيستر ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2012

5. دعاء محمد زايدة، "التسهيلات الانتمائية المتغيرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة لنيل شهادة ماجيستر قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة،2006.
6. علي خلق الله عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات " ، رسالة لنيل شهادة ماجستير ، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2008،
7. محمود جلال أحمد ، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء.
8. نور الدين بهلول و نورالدين محرز، التحليل المالي كأداة التقويم الأداء المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية للدهن" ورقة مقدمة المؤتمر الوطني لمعهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بعنوان "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية "،المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 22،23 ماي 2012.
9. هلا بسام عبد الله العضبيين،"استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات :دراسته تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة رسالة لنيل شهادة ماجيستر ، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية لغزة، 2004.

10. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة، العلمة، سطيف، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

11. محمد يوسف الهباش "استخدم مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية :دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة ماجيستر، قسم محاسبة و تمويل، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة 2006

❖ **المجلات:**

1. دادن عبد الغاني، قراءة الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية ،مجلة الباحث عدد4، جامعة ورقلة ، 2006
2. سمير علاوي و فوزي غرايبه، التنبؤ بتغير الشركات باستخدام القياس متعدد الاتجاهات دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات في الأردن، دراسات العلوم الإدارية ،المجلد35 العدد 2008،2،.
3. شريف ريحان وزوبير لعيوني ،النماذج الكمية للتنبؤ بإفلاس المؤسسة و مدى مساهماتها في التنمية الاقتصادية، مجلة التوصل، عدد 20 ’ديسمبر 2002،جامعة باجي مختار ’عنابة
4. علي شاهين و جهاد مطر "نموذج مقترح للتنبؤ تعتبر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)مجلة جامعة النجاح للأبحاث (علوم إنسانية)مجلد 25(4)، غزة، فلسطين، 2011.
5. كمال أحمد يوسف "التعثر المالي العملاء البنوك الأسباب و العلاج مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الثالث، جانفي 2013.
6. لطيف زيودو ماهر الأمين و منيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري،

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 4، 2005.

7. وحيد محمود رموو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرّجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد 32، العدد 100، 2010، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

1. blatrice et Francis grand gullot ;anatyse financier les outils du a diagnostic financier 8eme edition ;guolino éditeurparis2004

2. Fortnun .N.R and levenw station،quantitative forecasting methods.boston RWS،Kent 1982

3. jacque teulie، analyse financier de l’entreprise ;édition chotrad et associes editeurs
1989

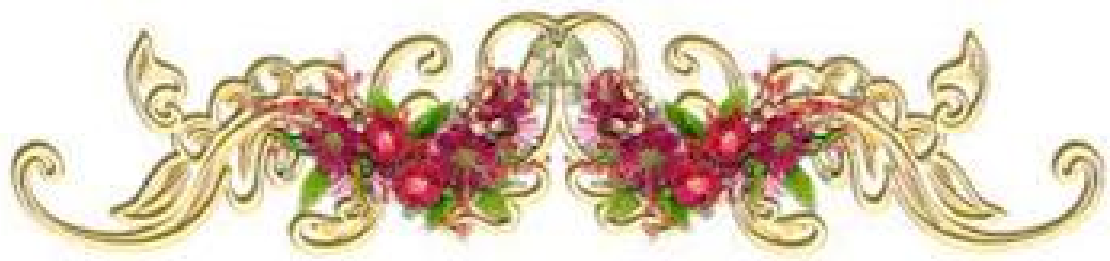

تم بحمد الله